الجلسة التاسعة والتسعون بعد المائة

- **التاريخ** : الأربعاء 16 رمضان 1421(2000/12/13)
- **الرئاسة** : السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : أربع ساعات وخمس دقائق ابتداء من الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساء.
- **جدول الأعمال** : دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المتعلقة بلجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية

❖❖❖

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

نخصص، كما هو في علمكم هذه الجلسة لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في إطار إختصاصات لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، أذكر فقط بالمدة الزمنية التي إتفق عليها على مستوى ندوة الرؤساء فيما بين أعضاء المكتب والسادة رؤساء الفرق التي هي مخصصة لكل فريق، هناك فريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن ساعة و45 دقيقة لكل فريق، فريق الحركة الشعبية، الفريق الإستقلالي والفريق الديمقراطي والفريق الدستوري ساعة ونصف، ثم هناك فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، فريق جبهة القوى الديمقراطي، الفريق الإتحادي ثم الفريق الكنفدرالي ساعة و15 دقيقة لكل فريق الرجاء من السادة المستشارين المتدخلين أن يحاولوا حترام التوقيت الإجمالي المخصص لفريقهم إذا سمحتم أعطي الكلمة لأول متدخل من فريق التجمع الوطني للأحرار السيد المستشار العربي سديد.

المستشار السيد العربي سديد:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في قطاع يعتبر ركيزة الإقتصاد الوطني ألا وهو قطاع الفلاحة، الذي يعيش الآن مشاكل عديدة ومتعددة أصبحت معروفة لدى الجميع، والأهم هو رصدها ومعالجتها بوثيرة أسرع وأنجع نظرا لا تساع الهوة بين واقع شبه مظلم وتدخلات إجرائية دون المستوى.. رغم ضيق الوقت، فسأحاول أن أكون موجزا في تقديم صورة عن هذا القطاع: إن لقطاع الفلاحة دورا كبيرا في الإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي يفرض علينا تأهيله لأداء هذه الوظائف الحيوية وتمكينه من رفع التحديات في وجه المحيط الداخلي والخارجي، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص الشغل بحكم ارتباطه الكبير مع القطاعات الأخرى التي تمثل دورا حيويا في الإقتصاد الوطني.

الأكيد أن قطاع الفلاحة لازال يعرف تعثرات تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة، وهذا طبعا ناتج عن مجموعة من العوامل منها ظاهرة الجفاف الهيكلية وندرة المياه وتعدد النظم القانونية للأراضي الفلاحية، واتساع عملية تفتيت الأراضي هذه العوامل تستدعي الدراسة والتحليل وتدخل جميع الأطراف لتجاوز كل إكراهات هذا القطاع، وطرح التصورات المناسبة، لقد كان لتوالي سنوات الجفاف إنعكاسات سلبية على الإقتصاد الوطني مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الفلاحي ووثيرة النمو وتدهور الحساب الجاري لميزان الأداءات وإنخفاض القيمة المضافة، إضافة إلى تأثير هذه الظاهرة على قطاعات خدماتية وصناعية أخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الدور الرائد لقطاع الفلاحة وتحكمه في الميكانيزمات الإقتصادية بحيث نسجل كذلك

إرتفاع فاتورة الحبوب وتفاقم العجز التجاري وتأثيرات سلبية على النفقات العمومية، بالإضافة إلى ضعف إن لم نقل غياب تام للدعم الخاص بكل عناصر الإنتاج الفلاحي، لقد كان لتدخل الدولة والمجهودات التي بدلت من أجل العالم القروي وتحسين المناخ العام للقطاع الفلاحي نتائج ملموسة يجب التنويه بها، رغم ما شابها من خروقات وبطء في الإنجاز لكنها تبقى دائما دون المستوى المطلوب وتتميز بالظرفية في حين يحتاج القطاع إلى برامج توجيهية تمكن من تجاوز الأزمة وتأهيل القطاع، فالإجراءات المتخذة لتنشيط القطاع كالتهيئة الهيدرو فيلاحية ومشاريع التنمية المندمجة والإستثمار بالمناطق البورية تبقى كلها أعمال تستدعي الرفع من وثيرة الإنتاج وشموليته ورصد الموارد القارة والكافية لمتابعة إنجازه.

لقد ترتب عن هذه الوضعية- في غياب سن إستراتيجية شاملة تمكن جميع المكونات من الإندماج لضمان الحد من التطور المستمر يتحكم في المسار التنموي ويحد من التفاوت الجهوي ويعالج بصفة جذرية أسس التنمية الفلاحية والقروية المندمجة والمستديمة لتجعل بلادنا من هذه الزاوية في مستوى المنافسة العالمية- أقول تترتب عن هذه الوضعية:

- ارتفاع فتورة الواردات الفلاحية نتيجة ارتفاع سعر الدولار.

- تراجع حجم الصادرات وفي نفس الوقت تزايد الواردات خصوصا من القمح الطري والشعير، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري إضافة إلى إشكالية نظام المبادلات الفلاحية مع الإتحاد الأوروبي وما ترتب عنه من مشاكل كتحديد الكميات المصدرة ونظام شهادة الاستيراد الذي عانت منه منتوجاتنا من الطماطم مدة طويلة مما كان له أثر سلبي على صادراتنا الفلاحية، الى غزو المنتوجات الفلاحية لدول الإتحاد الأوروبي لأسواق أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية خصوصا روسيا التي تعتبر منفذا لتسويق منتوجاتنا، لقد كنا دائما في التجمع الوطني للأحرار نؤكد على اتخاذ إجراءات مدعمة لهذا القطاع كالتدبير والتمويل والتخزين والتأمين زيادة على تمكين الساكنة القروية من ممارسة مهن تكون مصادر دخل لها وذاك بتدخل كل القطاعات واعتماد آليات لدعم القدرات الإنتاجية والتنافسية للقطاع وإشراك كل الفاعلين وتعبئة الطاقات المحلية والجهوية والوطنية لتحسين المحيط الإقتصادي والإجتماعي للإنتاج وتدارك العجز التنموي الحاصل بالوسط القروي عن طريق سن استراتيجية تكون الفلاحة عنصرها الأساسي وتتعامل مع عناصر التنمية من زاوية اقتصادية ، وفي هذا المجال وللدعم الفعلي لقطاع الفلاحة والعالم القروي والتنمية الإقتصادية للبلاد لابد من إتخاذ مجموعة من الإجراءات منها.

- أولا الدعم لفعلي الخاص بالتنمية الفلاحية وتحفيز الإستثمار الخاص وإعادة الثقة للمتدخلين في القطاع بأساليب تشجعهم على المبادرة والإبتكار.

- ثانيا: دعم البحث العلمي في الميدان الفلاحي عموما والبحث الزراعي خصوصا مع وضع إطارا خاصا وموحد للأساتذة الباحثين، نظرا لدور البحث الزراعي الرائد والحاسم في الإنتاجية وتطوير الفلاحة وجلب التكنولوجيا والوقاية من الأمراض النباتية والحيوانية.

- ثالثا: إخراج مشروع الخرائط الفلاحية إلى حيز الوجود والعمل على تقديم الدعم له من أجل تطبيقه.

- رابعا: تدبير الموارد الطبيعية وتأهيل الموارد البشرية كشرط أساسي من شروط التنمية المستديمة (مع الإقتداء بالإجراءات المتبعة في بعض الدول كمنع الإستعمال العشوائي للماء.

- خامسا: سن نصوص تشريعية تتلائم مع الوضعية الراهنة والمستقبلية وتساير وتواكب التطور وتعزز دور التنظيمات المهنية (الجمعيات المهنية والغرف الفلاحية).

- سادسا : البحث عن صيغة عملية لتعامل مؤسسة القرض الفلاحي مع الفلاح وحل مشكل الدعم بالنسبة للأسمدة والكزوال ووسائل السقي المتطورة وسعر الكهرباء المستعمل في الميدان الفلاحي مع تفعيل الصندوق الخاص بتعويض الفلاح عن الكوارث وتقديم الدعم المباشر لتشجيعه على إقتناء الآليات الفلاحية لحل مشكل المكننة مع رفع الرسوم الجمركية عن قطاع الغيار المستعملة في هذا المجال.

- سابعا: تفعيل وثيرة التوعية والإرشاد وتحسين مستوى التواصل والتشجيع على وسائل السقي المتطورة وتعميم التأمين وجلعه مشروطا بالدورة الزراعية مع إعادة النظر في التنظيمات المهنية، الزيادة في الإهتمام بقطاع الماشية من ناحية التغذية والأدوية وتحسين النسل، وإعداد المراعي.

كما يجب بلورة توصيات المناظرة الوطنية حول الفلاحة والتنمية القروية والعمل بها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

إن المتتبع وهو يتأمل واقع القطاع الفلاحي الان ليصاب بالإحباط والتذمر عما وصلت إليه الحالة، إلا أننا بإستحضار مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية 2000-2004 نجده يبشرنا بالإمكانيات الهائلة التي قد تؤهل بلادنا لتحقيق تنمية سريعة بالرفع من الإنتاجات الفلاحية، وإمكانيات هائلة لتحقيق الإكتفاء الذاتي على المستوى الغذائي شريطة اتخاذ تدابير الحد من آثار الجفاف والاستغلال الجاد لشبكة الري، والحد من تفتيت الأراضي، ومعالجة إشكالية هشاشة الأنظمة العقارية، ودعم التأطير الذي يساهم في تعميم الإرشاد والتقنية الفلاحية الحديثة، وختاما فإننا في التجمع الوطني للأحرار نعقد أملا كبيرا على ماحمله مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية ونعتقد أن التدابير المقترحة هي الكفيلة بتحقيق إكتفاء غذائي وفلاحي وتجعل المغرب قادرا على مواكبة التطور والمنافسة وربح رهانات الحاضر والمستقبل، وبناء عليه فلا يسعنا إلا أن نصوت لصالح هذه الميزانية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

أظن أن في إنتظار وصول باقي السادة الوزراء المشرفين على باقي القطاعات المندرجة في إطار لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية أقترح عليكم أن أعطي الكلمة لكل السادة المستشارين الذين يتدخلون في قطاع الفلاحة إنطلاقا من وجود السيد وزير الفلاحة بيننا، فإذا سمحتم أعطي الكلمة لثاني متدخل من فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن سي عبد العزيز لقريعة.

المستشار السيد عبد العزيز لقريعة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستسشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2001، لمناقشة بعض الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية سأحاول من خلالها التعبير عن آراء ومواقف فريقنا من هذه الميزانيات.

السيد الرئيس،

سأبدأ بقطاع الفلاحة والتنمية القروية لاأحد يستطيع أن يجادل في أهمية القطاع الفلاحي والمكانة التي يحتلها ضمن القطاعات المنتجة التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع الحيوي في الرفع من وثيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي، فالقطاع الفلاحي يبقى في رأينا الوسيلة الأنجع لتحقيق الإكتفاء الذاتي والحفاظ على الأمن الغذائي، إضافة إلى كونه ينشط الحركة الاقتصادية والاجتماعية لأزيد من نصف ساكنة المغرب، إلا أننا نلاحظ من خلال قراءتنا لمشروع الميزانية أن هناك تراجع للاهتمام الحكومي بالقطاع الفلاحي، في الوقت الذي نحن في حاجة إلى مضاعفة الجهود قصد مواجهة الجفاف بأسلوب عقلاني وحاسم، وتخفيف المعاناة عن الفلاحين الذين أصبحوا يشكون من كثرة الخسائر وثقل تكاليف الإنتاج مما يدفعهم إلى التخلي عن أراضيهم والتوجه نحو المدن... لهذا، وإيمانا منا أن تنمية القطاع الفلاحي ستبقى دائما أولى أولويات التنمية

الوطنية، فإننا ندعو حكومتنا الموقرة أن تعيد لهذا القطاع اعتباره وإيلاءه المزيد من الإهتمام بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والرقي بالعالم القروي إلى المستوى المطلوب، وهو الأمر الذي يستدعي نهج خطة تنموية شاملة تراعي النهوض بالجماعات القروية وإنشاء أقطاب جديدة للتنمية في المراكز القروية، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، ونستحضر بهذه المناسبة كلام جلالته بمناسبة ذكرى 20 غشت لسنة 1999 حيث قال نصره الله:« كيف يمكن تحقيق التنمية الشاملة وعالمنا القروي يتخبط في مشاكل تضطر سكانه إلى التخلي عن الأرض، التي جعلها الله ذلولا للاسترزاق منها، والهجرة إلى المدن في غيبة استراتيجية تنموية مندمجة قائمة على تنظيم الأنشطة الفلاحية وغيرها والاهتمام بالسكن والتعليم وتحسين مستوى التجهيزات الأساسية والحد من الهجرة بوضع خطة تراعي النهوض بالجماعات القروية وإنشاء أقطاب جديدة للتنمية في المراكز المحيطة بالحواضر وكذا تدبير التقلبات غير المتوقعة كالجفاف وما إليه...» وانتهى كلام جلالة الملك.

ومن أجل التخفيف من معاناة سكان العالم القروي وتحفيزهم على الجهاد الاقتصادي ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في أثمنة الغازوال المستعمل في تشغيل الآلات الفلاحية وكذا أثمنة الطاقة الكهربائية المستعملة في تشغيل بعض الآلات الفلاحية ومضخات مياه الري، وعلى ذكر مياه الري، وبعد أن تمكن المغرب من تعبئة جزء هام من موارده المائية بفضل اللبنات الأساسية التي أقرها جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه في مجال تدبير السياسة المائية، فإننا ندعو الحكومة إلى مواصلة جهودها في إطار البرنامج الوطني للري حتى تتمكن من بلوغ هدف سقي المليون هكتار وذلك من خلال الاستمرارية في سياسة تشييد السدود وصيانة المنجز منها، والتنقيب عن المياه الجوفية وإصلاح قنوات الري الكبير والمتوسط والصغير في إطار متابعة مشروع التنمية القروية المندمجة المتمحورة حول السقي الصغير والمتوسط، وكذا إعطاء الإنطلاقة لمشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية كإحدى أولويات برنامج الاستثمار الفلاحي، الذي يهدف بالأساس إلى تقليص الفوارق الإجتماعية بين الوسطين القروي والحضري ومحاربة الفقر، خاصة بالمناطق الضعيفة لاسيما البورية منها، ولابد هنا أن نسجل ارتياحنا للمجهودات التي تقوم بها الحكومة في مجال تحفيز الاستثمار بالمناطق البورية، وندعو الحكومة إلى مضاعفة الجهود حتى تشمل هذه الإستثمارات جميع جهات المملكة، كما نطالب بإشراك الجماعات المحلية والتعاونيات والغرف الفلاحية في برامج تشجيع الإستثمار الفلاحي، وهذا لن يتأتى إلا بتزويد هذه الأخيرة بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، حتى تقوم بدورها التأطيري والتكويني في أحسن الظروف.

أما فيما يخص الصادرات الفلاحية، فانخفاض قيمة الأورو إضافة إلى تدهور زراعة وجودة الطماطم من جهة، وتعليق اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي من جهة ثانية، كلها عوامل تجعل هذه الأجهزة في تراجع مستمر، وهو الأمر الذي يقتضي إيجاد حلول ناجعة وتخصيص غلاف مالي كافي للتقليص من نسبة العجز والرفع من نسبة تغطية الصادرات للواردات، كما يجب علينا أن نبحث عن أسواق عالمية جديدة وألا تبقى صادراتنا الفلاحية رهينة بعلاقاتنا مع مجموعة ال 15، ولأجل جعل المنتوجات المغربية أكثر تنافسية، وجب علينا كذلك أن ندعم برامج تحسين الجودة من خلال دعم البحث العلمي في الميدان الفلاحي، وتفعيل لمراقبة على الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور، خاصة المستوردة واعتماد أنظمة علمية لتحليل التربة وإرشاد الفلاحين إلى نوع السماد أو المبيد الذي يتلاءم مع طبيعة كل نوع من التربة إلى غير ذلك من التدابير الوقائية، أما الضيعات الفلاحية التي مازالت في حوزة الدولة والتي سجلت بعض الشركات الفلاحية العمومية التي تسهر على تدبيرها عدة خسائر بفعل سوء التسيير، فإننا نقترح أن توزع تلك الأراضي على الفلاحين وفق شروط موضوعية مع دعم الإمكانيات اللازمة لاستثمارها خاصة على شكل تعاونيات فلاحية، مع إعطاء الأولوية لخريجي المعاهد الفلاحية.

وعلى ذكر التعاونيات الفلاحية، لابد من الإشارة الى أن هذه الأخيرة تعيش عدة مشاكل، خاصة على مستوى التقسيم العقاري الذي ينتج عنه حرمان بعض أبناء الفلاحين من حق تملك الأراضي الفلاحية عن طريق الإرث حفاظا على وحدة الضيعات، وفي هذا الصدد، ندعو

الحكومة إلى العمل على مراجعة ظهير إنشاء تعاونيات الإصلاح الزراعي تكريسا للحس التعاوني في المجال الفلاحي، وفيما يخص وسائل الدعم التي تنهجها الوزارة، لابد أن نلفت انتباه الحكومة إلى أن الدعم الذي تخصصه الدولة لفائدة الدقيق الوطني لا يصب في مصلحة ذوي الدخل المحدود بل يستفيد منه بعض الإستغلاليين الغير المحتاجين مراعاة لمصالح زبونية أو انتخابية أو غيرها، وعليه، فإننا ندعو الحكومة إلى تحويل أموال دعم الدقيق لدعم أثمنة الطاقة الفلاحية أو البذور أو الأسمدة أو غيرها، كما ندعو الحكومة إلى معالجة ديون الفلاحين بطريقة جذرية، وذلك بإلغاء فوائد التأخير وإيقاف المتابعات من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والتخفيض من سعر الفائدة وسن تشريعات تمكن الفلاح من تأدية أصل الدين قبل تأدية الفوائد.

أما عن قطاع تربية المواشي، ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا القطاع بالنسبة للفلاح المغربي الذي يعتمد على تربية المواشي كمورد دخل مربح واعد، لابد من الإشارة إلى أن المشاكل المترتبة عن الجفاف من قلة المراعي وغلاء أثمنة الأعلاف، يلحق أضرارا جسيمة بالقطيع مما يؤدي إلى إنخفاض أثمنة المواشي وبالتالي إلى خسارة الكساب المغربي، ومن أجل تخفيف معاناة الكساب والفلاح بصفة عامة، ندعو الحكومة إلى تقديم مزيد من الدعم لتعاونيات إنتاج الحليب، وذلك بالحد من استيراد المواد الحليبية واعتماد برنامج وطني لتربية العجول المحلية والحد من استيراد الأبقار خاصة بعد انتشار مرض جنون البقر في عدد من البلدان الأجنبية، وارتباطا بالموضوع ذاته، يجب أن نذكر الحكومة بضرورة دعم الغرف الفلاحية ومراكز الإرشاد الفلاحي ومدها بالإمكانيات المادية والبشرية الكافية حتى تستطيع أن تلعب دورها في مجال التأطير والإرشاد الفلاحي في أحسن الظروف. وبخصوص مشاكل التحفيظ العقاري وتحديد الملك الغابوي التي تعرقل نشاط الإستثمارات في الميدان الفلاحي، ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في الظهير الشريف الصادر سنة 1913 المنظم للتحفيظ العقاري، كما ندعو في فريقنا إيجاد حل عاجل لأراضي الجموع تفاديا لإحتدام النزاعات فيما بين الفلاحين.

وختاما، نقول بأنه لا يجوز، لتبرير الأولوية المخولة للتنمية القروية، الإقتصار على تحليل الإكراهات والمخاطر التي تهدد العالم القروي، بل يجب كذلك الأخذ بعين الإعتبار العوامل الإيجابية التي تكمن في الإمكانيات والطاقات المتوفرة بالعالم القروي والتي من مصلحة الوطن تثمينها، إذ يمكن تحقيق تقدم كبير على مستوى الإنتاجية والجودة بفضل تقنيات فلاحية متطورة وتجنيد موارد البحث العلمي في الميدان الفلاحي، بيد أن إمكانيات العالم القروي تتجلى بالأساس في موارده البشرية التي تشكل قوة عمل دؤوبة، إلا أنه، وللأسف، مازالت قوة العمل هذه ثروة غير مستغلة ولازالت قدرتها على الإبتكار مكبوحة، ولعل عدم الاستغلال العقلاني لثرواتنا هو سبب تخلف قطاعاتنا المنتجة بصفة عامة، لذلك نرى أن الحكومة مطالبة ببذل جهود إضافية وتخصيص إمكانيات مادية كافية لتدارك التأخير والعمل على جعل سكان العالم القروي فاعلين مسؤولين في مسلسل التنمية وتكوينهم أحسن تكوين للرفع من تنافسيتهم مواجهة لإكراهات العولمة، وفي هذا الإطار نقترح على الحكومة فتح حوار وطني عاجل يفضي إلى بلورة «ميثاق وطني لتنمية العالم القروي» وتشكيل "الوكالة الوطنية لتنمية العالم القروي" يعهد إليها بتثمين إمكانيات وطاقات العالم القروي ومده بالتجهيزات ووسائل الدعم الضرورية.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص قطاع المياه والغابات الذي يحتاج إلى دعم أكثر نتيجة تراجع مساحة الغطاء الغابوي بسبب الاستغلال العشوائي للأشجار وعمليات القنص غير المنظم، فإننا ندعو الحكومة الى إتخاذ تدابير صارمة للمحافظة على ثرواتنا النباتية والحيوانية، كما ندعو إلى اعتماد مبدأ الشراكة مع الجماعات المحلية بغية توسيع الغطاء الغابوي وتكثيف عمليات التشجير وتوسيع قاعدة الاستثمار، كما نؤكد على ضرورة القيام بحملات للتوعية من أجل جعل المواطن المغربي أكثر دراية بأمور الغابة وأهمية التشجير، وأمام كل هذه التحديات، نرى أن الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع غير كافي مقارنة مع أهمية وشساعة فضاء الغابوي.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري الذي يجمع الكل على كونه من أهم الروافد الواعدة والفاعلة داخل النسيج الاقتصادي الوطني، نظرا للدور الذي يلعبه في توفير فرص الشغل، وجلب العملة الصعبة وتحقيق الأمن الغذائي، فإننا نجدد ثقتنا بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة في موضوع المفاوضات الجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي، كما نسجل ارتياحنا لقرار منع الصيد في بهض المياه الجنوبية الذي أصدرته الوزارة مؤخرا، وهو إجراء يعكس وعي الحكومة بضرورة المحافظة على ثرواتنا السمكية ضد الإستغلال المفرط مراعاة للخصائص البيولوجية للمخزون السمكي والتوازن البيئي في البحر، وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى بذل جهود إضافية في مجال هيكلة وتأطير القطاع على المستوى المحلي وذلك من خلال إشراك غرف الصيد البحري في تدبير شؤون الصيادين ومدها بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لذلك، إضافة إلى تفعيل دور المكتب الوطني للصيد البحري.

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع السياحة، الذي يعتبر قطاعا وعدا ورافدا أساسيا من روافد التنمية ومنشطا حيويا للحركة الإقتصادية والإجتماعية لمجموعة من القطاعات الإنتاجية، فإننا نلاحظ أن هناك تراجع ملموس في عدد السياح الوافدين على بلادنا بسبب فقدان بعض الأسواق الأوروبية التقليدية، وإذ نحن نسجل ارتياحنا للمجهودات التي تقوم بها الحكومة من أجل إرجاع السوق الألمانية، إلا أننا نرى أن الحكومة مطالبة بالبحث عن أسواق جديدة وبناء جدد وهذا في نظرنا لن يتأتى إلا بتكثيف الجهود قصد التعريف بالإمكانيات والمنتوجات السياحية المغربية، وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى مراجعة المعايير المعتمدة في طريقة تعيين المندوبين السياحيين ممثلي المغرب في الخارج، كما نطالب الحكومة بتفعيل وتشجيع السياحة الجبلية التي تعتبر في رأينا وسيلة مثلى لتقوية الطاقة الإيوائية، كما نرى أن تطوير السياحة المغربية يستدعي التنسيق مع الجماعات المحلية والمجالس الجهوية والإقليمية من جهة، والتنسيق مع ممثلي قطاع الصناعة التقليدية من جهة ثانية قصد التعريف بمنتوجات الصناعة التقليدية التي تشكل محط اهتمام السائحين الأجانب، ومن أجل تفعيل برامج صارمة لمراقبة الأثمنة، وكذا توعية المواطنين بأهمية السياحة.

وعن قطاع الصناعة التقليدية والذي يشغل أزيد من 20٪ من اليد العاملة، ندعو الحكومة الى الإعتناء بالعنصر البشري باعتباره الثروة الأساسية للصناعة التقليدية، كما ندعو الى تقديم الدعم للغرف المهنية حتى تلعب الدور المنوط بها في مجال التأطير والتعريف بمنتوجات الصناعة التقليدية على المستوى الوطني والدولي، أما بخصوص قطاع الإقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة، فنرى أن نجاح المقاولات الصغرى والمتوسطة رهين بإحترام مبدأي اللامركزية واللاتمركز في إطار شراكة فعلية مع الجماعات المحلية، وفي هذا الصدد ندعو الحكومة الى إيجاد حلول لمشكل التمويل المرتبط أساسا بعدم مسايرة المؤسسات المالية لطموحات المقاولين الشباب، كما ندعو الى تخفيض تكلفة الأراضي إضافة الى ترسيخ الفكر التعاوني المبني على التضامن عن طريق الرفع من الإعتمادات المرصودة للتعاونيات وتوسيع إختصاصاتها وندعو كذلك الحكومة الى تدعيم وتشجيع خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة في المجال القروي.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع التجارة والصناعة، فنلاحظ أن الظرفية الإقتصادية الراهنة في ظل إكرهات العولمة واتفاقية التبادل الحر المبرمة مع الإتحاد الأوربي، لا تؤهل المقاولات المغربية، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، لمقاومة السطو الإقتصادي الأوربي، لذلك ندعوا الحكومة إلى تفعيل وتكثيف وسائل الدعم والتأطير لفائدة المقاولات المغربية حتى تصبح أكثر تنافسية بالمقارنة مع نظيراتها الأوربية، وفي إطار تحديث القطاع الصناعي وعصرنته، فرغبتنا أن يعطى تصور مستقبلي حول تطور الصناعة اعتبارا لعدد مشاريع المناطق الصناعية المزمع تأسيسها تطبيقا لإرادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بدعم من صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي هذا الإطار، نقترح على الحكومة أن تعمل على تشييد بعض المجالات

الصناعية في المناطق القروية بغية التخفيف من الهجرة نحو المدن وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة القروية.

وبالنسبة لقطاع الصناعات السكرية الذي يعتبر في منظورنا ركيزة مهمة لتنشيط الاقتصاد القروي، فنطلب من الحكومة حماية هذا القطاع من بعض جمعيات منتجي النباتات السكرية التي أصبحت تشكل عائقا كبيرا لتطور هذا القطاع، خاصة وأنها تمارس نشاطها بطرق غير قانونية وهمها الوحيد هو جمع الاقتطاعات وإعانة الوزارة الوصية، أما عن موضوع الكهربة القروية، فلابد أن ننوه أولا بدور المكتب الوطني للكهرباء الذي تكفل بإنجاز برنامج كهربة 1500 دوار، إلا أن هذا الأخير مطالب ببذل المزيد من الجهود كي تستفيد الجماعات القروية المتبقية والسلام .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة دائما في قطاع الفلاحة للمستشار المحترم سي المهدي عثمون من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المهدي عثمون:

باسم الله الرحمان الرحيم،

باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، يشرفني أن أدلي ببعض الملاحظات التي تدخل في اختصاصات لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وسأركز تدخلي على القطاع الفلاحي والصيد البحري والصناعة والتجارة.

سيدي الرئيس،

إن الفلاحة بكل تسليم تمثل العمود الفقري للإقتصاد الوطني، ولا يمكن لبلادنا إلا أن تبقى بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى، وذلك مهما بلغ حجم المجهودات الوطنية لبناء قطاعات أخرى موازية، وهذا راجع إلى تركيبة المغرب الطبيعية والاجتماعية، إن المغرب اليوم مطالب أكثر من أي وقت مضى بتحديد إختياره والإعتماد على القطاع الفلاحي والبحري بالدرجة الأولى والبحث عن إدماجهما في المحيط الإقتصادي العالمي، من هذا المنطلق نتساءل عن الحصيلة والآفاق المستقبلية، فتعامل الحكومة مع هذا القطاع يؤكد ضعف الرؤية وعقم المخططات، وطغيان البناء المرحلي في إطار سياسة فلاحية غير واضحة المعالم وغير محددة المراحل.

السيد الوزير،

إن برامج وسياسات التنمية الفلاحية الحقيقية تقتضي البدء بتغيير أوضاع الفئات الإجتماعية من الفلاحين الصغار، لأنهم أساس كل تنمية فلاحية، ولأن تأمين مستقبلهم يعني تأمين المستقبل الغذائي للبلاد، فالحكومة تحمل شعارات الإهتمام بالريف، وتجلب من أجل ذلك قروضا من مؤسسات مالية دولية، وتدعي مساعدتها للفلاحين عبر إنشاء التعاونيات وتكوين الأطر والمرشدين... لكن الواقع يبين لنا يوميا غياب مثل هذه المشاريع والمنجزات، وما هو واضح للعيان أن الأرياف والبوادي تشهد اليوم تهميشا لا مثيل له، وكأنها مناطق خلاء منسية لا مالك لها، وإن السكان فيها محرمون من جميع المرافق الحيوية وكأنهم لازالوا يعيشون في القرون الوسطى أكثر من هذا فإن سياسة هذه الحكومة ساهمت بشكل كبير في إخفاء واقع الإستغلال والحيف الإجتماعي الذي يعيشه أغلبية الفلاحين خاصة الصغار منهم، سواء على مستوى التوزيع غير العادل للملكيات والأراضي الزراعية، أو على مستوى التوفر على وسائل الإنتاج الفلاحية من آلات وبذور وأسمدة ووسائل الري العصرية.

ونتساءل في هذا الإطار كيف يمكن في بلد يعد من أكبر البلدان المنتجة للأسمدة والفوسفاط في العالم، أن تباع الأسمدة للفلاحين والمزارعين بثمن باهض، ودون أن توزع عليهم مجانا أو بثمن زهيد لخدمة القطاع الفلاحي، ومن أجل إنتاجية فلاحية متزايدة، خاصة خلال هذه الفترة التي يعيش فيها الفلاحون أزمة خانقة بسبب ضربات الجفاف المتوالية، إن تذرع الحكومة بالأسباب الطبيعية لتفسير العجز الذي تعاني منه فلاحتنا اليوم لا يكفي، إذ كان عليها أن تعتبر هذه العوائق الطبيعية بمثابة حوافز لمضاعفة الجهود خدمة لهذا القطاع، كما أن المشاكل التي يعاني منها قطاعنا الفلاحي والتي تزداد

استفحالا، تفرض على الحكومة التفكير الجدي في معالجتها، وذلك بواسطة برامج إصلاحية يشارك فيها كل الفاعلين في هذا القطاع من الأخذ بعين الاعتبار الإختيارات الاقتصادية الأساسية التي تمس نمط حياة الفلاح، وظروف عيشه اليومية، ونعتبر أن إشتغال الحكومة بالتلطيف من آثار الجفاف بالبوادي هو حل مؤقت يمكن أن يتكرر باستمرار نظرا لكون المغرب مرشح لجفاف هيكلي حسب الخبراء.

السيد الرئيس،

إن هذه الإجراءات الظرفية سرقت الأنظار عن التفكير في وضع سياسة تنموية فلاحية واقعية ترمي إلى المعالجة الجذرية للقضايا المحورية المتعلقة بالأراضي الجماعية وأراضي الكيش والأراضي المسترجعة وإشكالية الدعم الفلاحي من خلال الإسراع باستصلاح الأراضي والتجهيز بالري الكبير والمتوسط والخروج من الإنتقائية في الإستفادة من الري وإستصلاح الأراضي الفلاحية، بخلاصة، إن ما يميز السياسة الفلاحية للحكومة هو زيفها وإبتعادها عن الواقع، فهي سياسة لا تخدم سوى الوسطاء والمحتكرين للقطاع الذين لا يهمهم إلا الربح فقط على حساب المصلحة العليا للوطن، أما بخصوص قطاع الصيد البحري والذي نعتبره من الطاقات الاقتصادية الواعدة التي تطلب رسم سياسة واضحة المعالم ومحددة الأهداف حتى لا يبقى موضوع الثروات البحرية خاضعا لحلول ظرفية تجعل منه ميدانا تطبعه المضاربات وتميزه ضعف السيطرة على الموارد، وتعمه الفوضى الانتهازية التي نتجت عن النقاش حول تجديد أو عدم تجديد الإتفاقية مع الإتحاد الأوربي.

سيدي الرئيس،

إن موضوع الصيد البحري ببلادنا لا يلعب الدور المنوط به في تدعيم الحياة الإقتصادية والإجتماعية بكيفية فعالة، وما يساهم به الآن لا يرقى إلى ماهو منتظر منه، وقد سجلنا بكل أسف سياسة التردد والغموض والتراجع التي ميزت تعامل بلادنا مع الإتحاد الأوربي بخصوص الصيد البحري، لقد كانت لهذه السياسة إنعكاسات سلبية على علاقتنا الإجتماعية والتجارية والسياسية مع الإتحاد الأوربي حيث أصبحنا منعزلين، وفقدنا عددا من المكاسب وأعطينا الفرصة لخصومنا الذين انتهزوا غموض سياسة المغرب لتشكيل تكتلات ضد مصالح المغرب في المؤسسات والمنابر الأوربية، بضغط من لوبيات الصيد البحري، وها نحن اليوم نتراجع عن القرارات القطعية التي سمعناها في مناسبات كثيرة من أعلى هذه المنصة بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي، لنعود مستسلمين إلى الحوار وفي نظرنا مهما رضي الإتحاد الأوربي عن البعض من الشروط الثمانية فإن الحكومة قد سجلت على نفسها ضعفا كان أولى بها أن تعرفه مسبقا لأنها قبلت الحوار تحت ضغوط لم تستطع مقاومتها، ويبقى على كاهل ومسؤولية الحكومة اليوم أن تسطر سياسة حازمة، سواء بالنسبة إلى الشركاء الأجانب أو المستثمرين المغاربة ووضع إطار قانوني وطني إصلاحي ليجعل قطاع الصيد البحري خاضعا للمراقبة والشفافية وحتى لا يبقى مجالا إقتصاديا وثروة وطنية غير منظمة لاثراء البعض على حساب حقوق الشعب المغربي.

السيد الرئيس،

إن ما يتوفر عليه المغرب من مجال بحري يتمثل في 3500 كلم من الشواطئ، وفي ملتقى الطرق الدولية وماله من امتداد على عمق 20 ميل ومنطقة بحرية تقدر ب 1000.000 كلم 2 يدفع بنا إلى تساؤلات كبيرة ويجعلنا أمام انتقاد شديد في هذا القطاع، ومهما كان مبلغ العملة الصعبة المعلن عنه، ومهما كانت نسبة النمو فإن ماهو منتظر لم يتحقق. هذا في الوقت الذي كان من المنتظر أن يلعب الحافز الإجتماعي الناتج عن تشغيل الآلاف من اليد العاملة بهذا القطاع دورا أساسيا في إعادة تنظيم قطاع الصيد البحري، وإذا كنا نعلل عدم تجديد إتفاقية الصيد البحري لأسباب تتعلق بالنهب المفرط للمخزون الوطني وتدهور البيئة الساحلية والبحرية، فإننا نتساءل إلى أي حد يتم الحرص على تفادي هذه الأخطار من طرف الأساطيل الوطنية التي يروج أنها تشكل أسواقا لبيع الأسماك على وجه المياه؟ وإلى أي حد تمت السيطرة على التجاوزات التي نسمع عنها؟ وفي الأخير نأمل أن تعتمد الحكومة إلى اعتماد التوصيات الصادرة عن المؤتمر للصيد

البحري المنعقد بأسفي أيام 22و23و24 دجنبر كوثيقة عمل وأن نتبناها لإصلاح هذا القطاع وإدماجه ضمن الأولويات الوطنية.

سيدي الرئيس،

أما بخصوص قطاع الصناعة والتجارة، فقد بدأ العد العكسي لتطبيق الإتفاق مع الإتحاد الأروبي والشروع في تنفيذ إجراءات الجدول الزمني لإلغاء الحواجز مع ما سيواكب ذلك من تحديات، وسيتزايد ضغط المنافسة تدريجيا على الإقتصاد المغربي وعلى الأنشطة الأكثر هشاشة، وها نحن أمام نفس الآليات السابقة بطبيعتها وطاقاتها الفكرية ووسائلها المادية، فهل هذه الآليات قادرة على ضمان حل تلك المعضلات المتعلقة بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية الساخنة والحادة والتي تتنامى من يوم لآخر؟ وهل ستضمن ما يمكن أن يغير من أحكام المستثمر ويستعيد ثقته ويرسخ إيمانه بوجود شيء محسوس لصالحه، وهل بإمكان ماهو متوفر حاليا من الطاقات الإقتصادية القادرة على مسايرة الجودة والسرعة والإتقان الذي تتطلبه المنافسة الدولية؟ فما هي الإجراءات الحالية والتطلعات المستقبلية لحماية المصدرين المغاربة عامة والفاعلين في قطاع النسيج والألبسة خاصة هذا القطاع الذي يعتبر القاعدة الأساسية للصناعة ببلادنا، وأول مشغل لليد العاملة في الصناعة ب40٪ وأول مصدر ومورد للعملة الصعبة بـ 38٪ وأول مستثمر في الصناعة التحويلية، وأول منجز للمقاولات وأول قطاع يمكنه أن يخلق مقاولة بأقل تكلفة، هذا القطاع أصبح يعيش أزمة خانقة وعلى جميع المستويات سيؤدى به حتما إلى الإندثار وإلى عواقب إقتصادية وإجتماعية وخيمة، وإلى فسح المجال لمنافسينا التقليديين لإكتساح الأسواق الأروبية وبدلا منا، فإذا كان هذا هو واقع هذا القطاع الآن فإلى ماذا سيؤول إليه بعد دخول إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ؟

السيد الوزير،

لقد أصبح نمو الصناعة الوطنية نموا ذا إنتاجية ضعيفة، لقد تراجعت الإنتاجية في 9 جهات من أصل 16 جهة وعرفت ركودا في محاور رئيسية كالبيضاء والرباط، وأصبحت مساهمته في التشغيل الحضري هامشية، كما نأمل في وضع استراتيجية إقتصادية تقضي باستغلال الثروات الطبيعية والخيرات المعدنية المتوفرة وتصنيعها في نفس المناطق التي تستخرج منها لكي يعم النفع والإستفادة، أما فيما يخص قطاع التجارة فلازال يعاني من هشاشة كبيرة في التنظيم والهيكلة وفوضى سببها المضاربات الغير قانونية التي تنهك القدرة الشرائية للمواطنين، فما هي التدابير المتخذة لحماية المستهلك ومتى سيرى قانون حماية المستهلك النور؟

سيدي الرئيس،

هذه بعض الملاحظات والإقتراحات نقدمها على أمل أن تتفهمها الحكومة لأنها تعبر عن عمق مشاكل الفلاحين وسكان العالم القروي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، نبقى دائما في قطاع الفلاحة، وأعطي الكلمة للمستشار السيد إدريس الراضي عن فريق الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

يطيب لي أن أتدخل بإسم فريق الإتحاد الدستوري في مناقشة الميزانيات الفرعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والوزارة المكلفة بالمياه والغابات، وأتمنى صادقا أن تكون هذه الجلسة حافلة بقول الحقيقة مهما كانت مرة إن قمة الإتحاد الأوربي الأخيرة قد إتخذت قرارات يجب أن نأخذها بعين الإعتبار جميعا، ونأخذها بالجدية الكافية لما لها من إنعكاسا مباشرة على الإقتصاد المغربي عموما والقطاع الفلاحي خصوصا، إنها تحديات مستقبلية تستدعي منا جميعا الحديث بصراحة عن مكامن الضعف في السياسة الفلاحية الحكومية وإقتراح

البدائل العملية حتى يتمكن الفلاح المغربي من تجاوز أزماته المتمثلة في النقط التالية.

أولا: لقد أصبحت المديونية هي الشغل الشاغل لكل الفلاحين وقد تكلمنا كثيرا بخصوص هذا الموضوع، وأقترحت إجراءات عملية لمعالجة المديونية والذي يجب أن نساهم فيها جميعا متسائلين: كيف يمكن أن نواجه هذه المعضلة التي نتجت عن قوة قاهرة هي الجفاف؟ فما هو ذنب الفلاح الذي اقترض من القرض الفلاحي وبذل كل المجهودات، لكن توالي الجفاف حالت دون تحقيق أي نتيجة، وحتى البرنامج الذي اعتبرته الحكومة وسيلة للتخفيف من آثار الجفاف لم يكن إلا مسكنا وعلاجا ظرفيا، ولقد نبهنا الحكومة إلى أن هذا البرنامج لن يؤدي إلى نتائج عملية وإقترحنا بأن توجه تلك المبالغ لمشاريع تنموية وإستمارات في البنيات التحتية ترفع من مستوى الفلاحة المغربية وتعود على الفلاح بالنفع على المدى الطويل ولقد اعترفتم السيد وزير الفلاحة أن البرنامج قد فشل بالفعل، والإعتراف بالخطأ فضيلة ولكن بعد فوات الأوان، وبعد ضياع تلك الأموال التي استهلكت في مدة وجيزة لم تستفذ منها لا البلاد ولا العباد، ولكن كان على الحكومة أن تخصص جزءا كبيرا من هذه الأموال لحل مشكل المديونية حلا جديرا ونهائيا وذلك هو الحل الموضوعي لرفع المعاناة على الفلاح المغربي سواء كان صغيرا أو كبيرا، وكما يقول المثل:« ولات مسكية بمغرف وحدة» ما بقى لا كبير ولا صغير، واخص بالذكر الفلاحة ديال البور.

ثانيا: تعتبر مشكلة التمويل أهم وأعقد المشاكل التي تحول دون تنمية الفلاحة المغربية، إذ أن القروض البنكية لا تغطي إلا 17٪ من إحتياجات الموسم الفلاحي، وهنا يجب التفكير في سياسة تمويلية قارة للفلاحة المغربية تساهم فيها مل مكونات المجتمع وخصوصا المؤسسات البنكية التي تعتبر المستفيذ الأول من الإقتصاد المغربي والتي ترفض رفضا باتا تمويل هذا القطاع.

ثالثا: لقد أصبحت إشكالية إرتفاع عوامل الإنتاج الفلاحي عائقا كبيرا أمام القدرة التنافسية للإنتاج الوطني، ولذلك يجب على الحكومة إتخاذ الإجراءات التالية.

1 - رفع الإحتكار الذي تمارسه شركة سوناكوص على بيع وترويج كل أنواع البذور بأثمنة جد مرتفعة.

2 - ولتحقيق المعادلة الجبائية يجب أن تعمل الحكومة على إعفاء الكازوال المستعمل للأغراض الفلاحية من رسوم الصندوق الطرقي والتي تصل إلى 2 دراهم و40 سنتيم للتر الواحد لأن الآليات الفلاحية لا علاقة لها بصيانة الطرق.

رابعا: إن طريقة السقي التي يعتمدها الفلاح حاليا تؤدي حسب الدراسات الى تبذير المياه بنسبة 40٪، وهو أمر غير مقبول بالنظر إلى كون الماء ثروة وطنية بدأت تتقلص بفعل الجفاف، وحسب منطورنا فإن الدعم الذي تقدمه الحكومة لاقتناء آليات السقي لا يشجع الفلاح بالنظر إلى إرتفاع أثمنتها في السوق الداخلية التي تحتكرها شركات معينة وأنتم تعرفونها السيد الوزير بعد ذلك أتى مرسوم أصدرته وزارة المالية يقضي بالرفع من الرسوم الجمركية المفروضة على الآليات الفلاحية من الدرجة الثانية ، ونؤكد لكم، السيد الوزير، أن هذا الإجراء ماهو إلا إستجابة لضغط لوبي الشركات.

خامسا: إن الفلاحة الموجهة للتصدير تعيش مشاكل كبيرة:

1 - إنخفاض سعر الأورو الذي أثر بشكل سلبي على مردودية المصدرين.

2 - تقليص الكيمات الموجهة للإتحاد الأوربي وتراجع الطلب لدى كل من روسيا ودول شرق أوربا.

وقد أدت هذه العوامل الى إنخفاض قيمة الصادرات المغربية الفلاحية.

سادسا: بخصوص السوق الداخلية فإن المضاربات وتعدد الوسطاء بين الفلاح والمستهلك ينعكس سلبا على الفلاح، ونقترح على الحكومة دعم وتشجيع الاستثمارات في مجال الصناعات الغذائية حتى تساهم هذه الصناعات في حماية الفلاح من الوسطاء وتوفير سوق منظمة.

السيد الوزير، بخصوص الأراضي البورية، لقد شكلت هذه

العادية ما يزيد عن 90٪ من الانتاج الوطني من الحبوب والقطاني والمزروعات الزيتية، ويعيش بها أزيد من 80٪ من سكان العالم القروي، إلا أن الحكومة لا تعطى أهمية لهذه الأراضي إذ يجب عليها أن تقوم بإصلاحات عميقة في البنيات العقارية وابتكار أنواع المزروعات الأكثر تأقلما وتحملا لقلة التساقطات المطرية كما أنبهكم السيد الوزير إلى الوضعية المزرية التي يعيشها فلاح البور من الإهمال الذي أتمنى من وزارتكم أن تعمل جاهدة على إنقاذه منه السيد الوزير، بخصوص الميزانية الفرعية المخصصة لقطاع المياه والغابات تجدر الإشارة أولا إلى أن هذا القطاع لم يندرج بعد في عملية الاقتصاد الوطني ولازال قطاعا هامشيا وتقليديا، فالمقاولة المغربية مازالت عائلية والحرفة الغابوية لازالت متوازنة، كما أن القطاع لازال يعيش في جو من الفوضى ولم يعرف بعد شكلا تنظيميا وإقتصاديا يؤهله لمواجهة تحديات العولمة مع العلم أن التنظيم يؤمن تقييم النتائج لقد اعتمدت الوزارة من خلال التصور الذي تقدمت به الحكومة عند مناقشة مخطط التنمية 2000-2004 ومن خلال العرض التقديمي للسيد وزير المالية، 4 قطاعات أساسية ومستقبلية بالنسبة للنمو الإقتصادي وخلق أوراش الشغل هي قطاع النسيج، قطاع السياحة، قطاع الصيد البحري، قطاع الإعلاميات.

وفي هذا الصدد لازالت الحكومة لم تدرك ولم تنتبه إلى هذا القطاع والدليل على هذا الإهمال هو أنه حين أصدرت الحكومة اللائحة الوزارية أغفلت الوزارة المنتدبة المكلفة بالمياه والغابات ولم يتم تدارك هذا الإهمال إلا بعد أمر سامي من جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فهل يمكن إعتبار هذا الإغفال من قبيل «سقط سهوا» أو تعبير عن سياسة الحكومة التي لا تهتم بهذا القطاع والذي يوفر سنويا الملايين من أيام العمل لفائدة سكان العالم القروي، إن ميزانية الدولة المخصصة لهذا القطاع قد عرفت تقلصا تدريجيا خصوصا ميزانية الإستثمار والتي لم تتعدى منذ الإستقلال حتى الآن 5 دراهم لكل هكتار من الغابة المغربية مقابل أضعاف الأضعاف في الدول المجاورة وننبه أيضا أنه رغم الإستثمارات التي صرفتها الدولة في هذا القطاع منذ 44 سنة والتي فاقت 90 مليار درهم حسب التقارير التحضيرية لمشروع المخطط تعد آفاق النمو في هذا القطاع من الناتج الداخلي الخام جد هزيلة، ويتمركز في المغرب عجز بنيوي في إنتاج الخشب ومشتقاته، وذلك يدل على عدم نجاح سياسة توظيف رؤوس الأموال الخاصة في النشاط الغابوي، وأشير هنا إلى أن تجربة إحدى الدول المجاورة كالبرتغال والتي أعطت عناية خاصة للقطاع الغابوي مما جعل هذا القطاع يلعب دوره وساهم في تقوية إقتصاد هذا البلد مما أهله لدخول الإتحاد الأوربي وقد ساهم في تنمية القطاع السياحي: لماذا لم تستفد الحكومة من هذه التجربة بالعمل على تأهيل القطاع الغابوي ماليا وفنيا وإداريا؟

إن المقاولة الغابوية لازالت تقليدية: الابن يرث عن الأب ويتميز محيط نشاطها بالفوضى مما يؤثر عليها تأثيرا سلبيا، هذا بالإضافة إلى انتشار الأمية في أوساط المتعاملين في هذا القطاع، كما أن التزايد السريع لأعداد المستغلين المرخص لهم يعمق هذه الفوضى، فلماذا لم تعمل الوزارة بنظام الراحة البيولوجية المعمول به في الصيد البحري؟ لماذا لم تضع الوزارة من بين الأولويات تنظيم هذا القطاع وهيكلته؟ وبخصوص الضرائب، هل من المعقول، السيد الوزير أن يتحمل القطاع الغابوي 10 ضرائب مباشرة وغير مباشرة؟ فالمستغل الغابوي يؤدي 20٪ من ثمن البيع كرسوم للصندوق الغابوي و10٪ تستخلص لفائدة العمالات وهادي عاد جات جديدة، و1.6٪ رسوم صائر السمسرة و3.5٪ رسوم تسجيل ثم 4 دراهم للمتر مكعب كضريبة لفائدة صيانة الطرق أي مجموع 37٪ تقريبا بدون احتساب الضريبة على الدخل، ألا ترون السيد الوزير أن هذه الرسوم تقيلة وأصبحت تتزايد بوثيرة سنوية ولا نعلم ماذا تخبئ الحكومة لهذا القطاع من مفاجآت ضريبية خلال السنوات المقبلة، كما أن الإطار التشريعي الغابوي قد أصبح متقادما ومتجاوز بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بلادنا، ولازال يحمل آثار الحماية نظرا لأن القوانين وضعها الإستعمار الفرنسي منذ 1917 وهي في حاجة ماسة للمراجعة والتحيين، إلا نشعر الوزارة بضرورة تحديث هذه

القوانين وإصدار مدونة للغابة، بل وإصدرا ميثاق للاستثمار خاص بالقطاع الغابوي، ونلاحظ السيد الوزير أن الندوات والمناظرات التحسيسية سواء بالنسبة للمتعاملين أو ذوي الحقوق أو السكان المجاورين منعدمة ألا تفكرون في تنظيم أيام دراسية لفائدة المستغلين وغيرهم من أجل توعيتهم وتنويرهم ومساعدتهم على تطوير مقاولاتهم وأساليب عملهم.

السيد الوزير، كاين بعض المشاكل لكنا طرحناها وطرحناها للجنة، كاين بعض فيما يخص بعض الأنواع لغادي تنقرض تنساطوا الحكومة وتنعاودوا نأكدوا من هاذ المنبر هذا أنه خاصها تعطي أهمية لهاذ الأنواع هاذي فيما يخص الصنوبر وفيما يخص الكوط وكاين مشكل ديال البيبنير ديال الفلين، كاين مجموعة الملاير الآن تنعرفوها وتتمشي هباءا منثورا، فتتطلبوا منكم السيد الوزير أنكم ديروا البيبنيير ديال الفلين، لأن اليوم يلابغيتو توجدوا البلوط توجدوه دابا، ولكن باش تزرعوه ويصلح ليكم راه ما تعطى نتيجة، لأنه خاصكم ديرو بيبنيير باش يمكن له يتزرع في شهر حداش، ويمكن هاذ الأموال هاذي أنه... التحكم ديال الزرع ديال هاذ المادة هاذي أنه يصلح ويعطي ما يمشيش بحال داك الشي لدرات المديرية لهي مختصة عندكم المكلفة بالبحث الغابوي، هاذ المديرية هاذي هأنتم شفتوا الفشل وشفتوا الأراضي لتزرعات تقريبا ما يفوق 7000 قطار لهي ضاعت ومشات الملايير لما بعدها ملايير، وهادشي كله ناتج عن هاذ السياسة لغادية عليها الحكومة، تتطلبوا باش الحكومة تعاود تراجع هادشي كله وتعاود تعطي لهاذ المديرية هاذي مسائل ليمكن تعاود ماتخليش هاذشي هذا يمشي في هاذ الشكل هذا.

كاين مشكل تزويد الخواص بالأغراس أنه حنا تتداكروا على هاذ القطاع هذا لحنا تنكلوا أنه بالنسبة للإستثمار هذا، الإستثمار فيه معالي الوزير خاص 10 سنين باش يمكن يستثمر الواحد ويتشجع، شكون هذا لغادي يتشجع؟ تتطلبوا أنه بالنسبة لهاذ الخواص أنه الحكومة تعمل جهدها باش تعطي تعاود السياسة ديالها لأنه هاذ السياسة هذي لغادية فيها راه ماتنزود والأخواص ولاشي حاجة أخرى، ونظرا لأهمية هذه القطاعات ونظرا للميزانية المرصودة غير كافية، بل هزيلة، لذلك سنصوت عليها بالرفض.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة دائما في قطاع الفلاحة للمستشار المحترم سي محمد بلحسان عن الفريق الديمقراطي.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تمت مناقشتها في لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية، وإيمانا منا بأن الميزانية العامة للدولة تشكل الركيزة الأساسية التي تستند عليها الحكومة لبلورة سياساتها، ولترجمة ماتضمنه المخطط الخماسي الذي صادق عليه مجلسنا الموقر مؤخرا، إلى واقع ملموس، عملنا على إثراء الحوار وإغناء النقاش من خلال تقديم العديد من التساؤلات والإستفسارات والإقتراحات والإنتقادات متوخين الإرتقاء بالقطاعات الحيوية الإقتصادية المنتجة لتصل إلى مستوى الطموحات المنتظرة والمرجوة منها باعتبارها المحور الأساسي الذي من شأنه تحريك دواليب الإقتصاد الوطني، وتحسين الوضع الاجتماعي ببلادنا لأن قطاعات كالفلاحة والمياه والغابات والسياحة والصيد البحري والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية والتجارة والصناعة والطاقة والمعادن كفيلة بتوفير العديد من فرص العمل، وتحقيق مردود إقتصادي بإمكانه تقوية النسيج الإقتصادي الوطني.

فلا يخفى على أحد ماشكلته وتشكله القطاعات الإقتصادية الإنتاجية من أهمية قصوى بالنسبة لاقتصادنا الوطني الذي يزخر بتعدد وتنوع خيراته وإمكاناته، ولذا فإننا في الفريق الديمقراطي ووعيا منا بأهمية هذا المعطى، عملنا على تقديم بعض الإقتراحات التي نراها إيجابية للمساهمة في تأهيل اقتصادنا وجعله يتمكن من المواجهة الشرسة للمنافسة الدولية في ظل العولمة والتبادل الحر.

سيدي الرئيس،

وفي هذا الإطار، نسجل وبكل أسف عميق أن المبالغ المالية المرصودة لفائدة كافة القطاعات الاقتصادية المنتجة غير كافية لسد الحاجيات وهنا لابد وأن نستفسر عن مدى مطابقة توجهات مشروع الميزانية القطاعية لتوجهات مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في غياب المخططات الجهوية الهادفة التي وضعت تصور عام للتنمية الجهوية، فنحن في الفريق الديمقراطي، مافتئنا نطالب وسنظل نطالب بإعطاء الفلاحة الأهمية التي تستحقها باعتبارها قطاع حيوي واستراتيجي يساهم في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية لساكنة تصل إلى حوالي 60٪ من سكان المغرب، والعمل على تلبية مطالب حاجيات الفلاح المغربي المتأثر من سلبيات الظرفية الحالية المتسمة بالجفاف، ومنح هذا القطاع كل وسائل الدعم والتشجيع من توفير التمويل، وإيجاد مسالك لتصريف المنتوجات وطنيا ودوليا، وإنعاش، ودعم الصادرات الفلاحية، والتخفيف من ثقل المديونية، واستكمال البرنامج الوطني للري، ومراجعة أثمنة بعض الانتاج كمادة الغازوال والطاقة الكهربائية والأسمدة الفوسفاطية، في هذا الإطار، لا تفوتنا الفرصة بأن نسجل تراجع الإهتمام الحكومي بالقطاع الفلاحي حيث بلغت النسبة المخصصة للفلاحة 9٪ من الميزانية العامة للدولة بعد أن كانت تصل سابقا إلى 25٪.

ولنا أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت الحكومة أن تتراجع عن هذا الإختيار، ولنا الحق أن نتساءل هل الفلاحة والأنشطة الموازية لها لم تعد من ضمن الأولويات الحكومية؟ هل هدف تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للآلاف من اليد العاملة القروية ليس من ضمن أولويات الحكومة؟ رغم التأكيد أكثر من مرة على أن المزارعين المغاربة مستعدون للعمل والإنتاج مقابل ضمان دخل لهم يمكنهم من تلبية حاجياتهم الضرورية والمتواضعة، أما بخصوص المياه والغابات، فنحن نطالب بتكثيف عمليات التشجير لمحاربة التصحر الكاسح وتحسيس السكان بأهمية البيئة والشجرة في الحفاظ عليها، ودور الشجرة إيكولوجيا وإقتصاديا كما هو معلوم ضروري لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لساكنة المجال الغابوي، وحل مشاكلهم، وكذا اتخاذ الإجراءات القانونية والتقنية للمحافظة على مخزون الفرشة المائية الباطنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

فيما يتعلق بقطاعات التجارة والصناعة والطاقة والمعادن، فإننا نلح على ضرورة تأهيل المقاولة المغربية لتكون في مستوى تحديات العولمة والتبادل الحر والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية بغية تشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي محليا وجهويا ووطنيا، وبالنسبة للتجارة سواء الداخلية والخارجية منها يجب التأكيد على ضرورة تفعيل ميكانيزمات الإقتصاد الوطني ليكون قادرا على مجابهة ظرفية العولمة واتفاقية التبادل الحر، علما بأن الظرفية الإقتصادية الراهنة لا تؤهل المقاولات المغربية في التجارة لمقاومة المد الإقتصادي الأوربي والدولي، الكاسح في غياب الدعم والتأطير، ففي إطار اتفاقية التبادل الحر الموقعة مع الإتحاد الأوربي ندعو إلى ضرورة تحيين مقتضيات ظهير 1939 المرتبط بقانون الصرف والذي لا يتماشى وتقلبات وتطور الأسواق المالية والعالمية، فعلى سبيل المثال، نجد أن امتياز الجودة الذي تحظى به المنتوجات الفلاحية الوطنية المصدرة استطاع أن يظاهي ويهزم المنافسة الأوربية، إلا أن تقلبات عملة الأورو تقلص من هذا الامتياز، فاضطر معه المصدرون المغاربة إلى الإقتصار على مناطق والأسواق المتعامل فيها بالدولار وفقدان أسواق 15 دولة أوروبية في غياب الدعم والمساندة الحكومية.

كما نلح على إقامة المزيد من المناطق الصناعية في إطار تحديث القطاع الصناعي، وإعطاء نظرة مستقبلية حول تطور الصناعة اعتبارا لحجم مشاريع المناطق الصناعية المزمع تشييدها تطبيقا لإرادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله بدعم من صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية كما نؤكد على ضرورة الإهتمام بالمقاولين الشباب وتفعيل دور الوزارة في ترسيخ ثقافة المحافظة على البيئة، بتعاون مع القطاع الحكومي المكلف بالبيئة، نظرا لتعدد الصناعات الملوثة مع مراعاة مستقبل البعد البيئي في الدراسات المتعلقة بإحداث المشاريع الاقتصادية، أما بخصوص الطاقة، فأملنا أن يتم تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني لكهربة القرى والبوادي المغربية من لدن المكتب الوطني للكهرباء والرفع من وثيرة العمل لتعميم الكهرباء في العالم القروي مع إلغاء رسوم نسبة 20٪ المفروضة أداؤها من لدن الجماعات المحلية نظرا لضعف الإمكانيات المادية للعديد منها، ولا تفوتني الفرصة هنا دون الإشارة إلى ممارسات المكتب الوطني للكهرباء (ONE) والمتمثلة في التقدير الاعتباطي لأرقام العدادات وقيم الاستهلاك، وهي ممارسة نعتبرها غير معقولة لابد من التفكير في إعادة النظر فيها وعن قطاع المعادن، فمانزال ننتظر بفارغ من الصبر قانون المعادن، وفي غيابه ستبقى التساؤلات مطروحة حول كيفية استغلال الاكتشافات المعدنية وعن المعايير الموحدة المعتمدة لمنح هذا الاستغلال؟.

أما بخصوص السياحة والجميع متفق على الدور الهام الذي تلعبه وتقوم به داخل النسيج الاقتصادي الوطني من حيث توفير فرص الشغل وجلب العملة الصعبة، فنحن في فريقنا، ندعو الى حث الحكومة على تحسيس جميع الفعاليات المهتمة بالقطاع السياحي لتعمل على المحافظة على سمعة المغرب السياحية وتنميتها، إضافة إلى تقوية المنشآت السياحية وتعزيزها بأطر مكونة ومؤهلة مع العمل على التعريف بالمنتوج السياحي المغربي داخليا وخارجيا واستكشاف أسواق جديدة بغية الرفع من عدد السياح الأجانب بالمغرب، فالرهان المعقود على هذا القطاع، لم توازيه أية إجراءات تحفيزية للرفع من الطاقة الإيوائية التي مازالت ضعيفة جدا إسوة بالدول المماثلة والمنافسة لنا، فالتقدم الذي عرفه القطاع كان ظرفيا وبفعل عوامل لادخل للحكومة فيها، مما يدفعنا أن نسجل أن النتائج المحصل عليها، بعيدة كل البعد عن التوقعات التي جاء بها المخطط الخماسي، وعم قطاع الصيد البحري، وماله من أهمية قصوى، والذي يعتبر بحق أحد أهم القطاعات الإنتاجية التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، نلح على تحديث وتطوير أسطول الصيد البحري وبالأخص التقليدي منه والساحلي وبإقامة المزيد من قرى الصيادين وتجهيزها بكافة الوسائل التي من شأنها تطوير حرفة الصيد البحري مع خلق جهاز مستقل عن المكتب الوطني لاستغلال الموانئ للاهتمام وتدبير موانئ الصيد الصغيرة والمتوسطة لأن ODEP لا يهتم إلا بالموانئ التجارية الكبرى، كما نطالب بتقوية شبكة الإنقاذ البحري، وأغتنم الفرصة للتساؤل عن مصير الأموال المخصصة لتدعيم هذه الشبكة، كما نعبر عن التساؤل عن مصير المشروع المتعلق بإحداث مسالك وأسواق لتصنيع وتصريف المنتوج السمكي المغربي داخليا وخارجيا، وكذا تمكين العاملين بالقطاع من التغطية الصحية والاجتماعية وتعميمها، لكون الصيادين التقليديين أو العاملين على ظهر بواخر الصيد البحري الساحلي الذين لا يتمتعون حاليا بأي نظام للرعاية الاجتماعية والصحية الشيء الذي يجعلهم عرضة للتشرد والإهمال عند الإصابة بالمرض.

سيدي الرئيس،

فقطاع الصيد البحري مجال خصب لدرس إمكانية تدخل الوكالة الوطنية لتنمية الأقاليم الشمالية لتدعيم نشاطه، فندعو إلى اعتماد نوع من الشراكة ما بين وزارة الصيد البحري والوكالة من خلال تقديم قروض مشجعة وميسرة أو مساعدات تقنية أوفنية كتمويل إقامة الموانئ الصغيرة وقرى الصيادين وتأهيلهم، الشيء الذي سيمكن من خلق العديد من فرص الشغل والحد من آفة الهجرة نحو المدن، أو الهجرة السرية التي أصبحت ظاهرة مقلقة. وبخصوص قطاع الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية، فإن موقفنا يرتكز على ضرورة تعزيز المقاولة الصغرى والمتوسطة التي تتوفر على إمكانيات للتطور، وتأهيلها وتمكينها من التمويل وتصريف الإنتاج

وتوفير فضاءات عمل ملائمة وتوفير التغطية الصحية للعاملين بقطاع الصناعة التقليدية وضرورة توفير الجودة ومراقبة الأسعار، وتنظيم أكبر عدد ممكن من المعارض جهويا ووطنيا ودوليا، لأن نجاحها في تنمية النسيج الاقتصادي الوطني مرتبط باحترام مبدأي اللامركزية واللاتمركز في إطار شراكة فعالة مع الجماعات المحلية، وفي هذا الصدد، نشير إلى أن العديد من القوانين لم تجد بعد الأرضية المناسبة لتطبيقها، فهذا الواقع يبرز العديد من الإشكالات التي تعوق المبادرات الجادة والصادقة للمقاولين الشباب، فبخصوص هذه النقطة بالذات، اسمحوا لي أن أسجل سيدي الرئيس، بكل أسف عميق عدم مسايرة المؤسسات المالية البنكية لطموحات المقاولات الصغرى والمتوسطة فنحن نسعى إلى ترسيخ ثقافة المقاولة والفكر التعاوني المبني على التآزر.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

تلكم بإيجاز بعض الإقتراحات التي نساهم بها في الفريق الديمقراطي، في إثراء النقاش حول القطاعات التي تشكل العمود الفقري للإقتصاد الوطني، كما ناقشنا ذلك بالتفصيل على مستوى اللجنة، ونظرا للعديد من السلبيات التي تتم بها منجزات الحكومة في هذا الباب، وبطء وثيرة العمل الحكومي الذي انتقدناه في شتى المناسبات، وعجز الحكومة عن الوفاء بوعودها في تصريحها أمام مجلسنا الموقر فسوف نعبر عن موقفنا من خلال التصويت السلبي على الميزانيات القطاعية المعروضة على أنظارنا،

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للمستشار المحترم س سعيد أوخويا من فريق الحركة الوطنية، من فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية عفوا.

المستشار السيد سعيد أوخويا:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم أمام مجلسكم الموقر وجهة نظر الحركة الديمقراطية الإجتماعية حول القانون المالي برسم سنة 2001 وما يتعلق به خصوصا في قطاعي: الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات، لقد تم إعداد مشروع هذا القانون المالي كما جاء في مقدمته في محيط عالمي تتوفر فيه ظروف اقتصادية دولية إيجابية جد واعدة، لكن ينتج عنها آثار ملموسة على حالة اقتصادنا رغم التوقعات المتفائلة للميزانية الانتقالية السابقة بعد كل ماحصل من انتعاش نسبي لقطاع السياحة والصناعة التصديرية وارتفاع تحويلات عمالنا بالخارج من العملة الصعبة نلاحظ تدني في الناتج الداخلي الخام، وتعود مصاعب توطيد التوازنات الماكرو إقتصادية بآستقرار ظاهرة الجفاف.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بالطبع، يظل القطاع الفلاحي يكون العمود الفقري للإقتصاد الوطني الذي يحقق نسبة نمو قياسية في السنة المطرة وتراجعا بينا في السنة الجافة وتبقى النتيجة إيجابية على المدى المتوسط لضمان حصة مهمة من إستهلاك البلاد من الحبوب وتحقيق عبء الإستيراد إذا توفرت للفلاحة شروط متواضعة في الإنتاج في ميدان الفلاحة تقتصر الميزانية كالمعتاد على إستئناف العملية المعهودة بما في ذلك توسيع المدارات السقوية حول سبو وواد اللوكوس وحوض سوس ماسة، وخلق بعض المدارات السقوية المتوسطة والصغيرة وكذا إصلاح القنوات

القديمة وستقطب المناطق السقوية أهم مجهودات الوزارة. أما بالنسبة لمناطق البور، فالتدابير تبقى كذلك تقليدية ومتواضعة بالإضافة الى عملية البرنامج الوطني لمحاربة الجفاف بعد عقود عديدة من التهميش بلغ فيها العالم القروي درجات محرجة من التخلف يجري حاليا منذ سنتين العمل ببرنامج الحد من آثار الجفاف، فما هي حصيلته بالنسبة لسكان البادية بصفة عامة والفلاح بصفة خاصة؟

لقد جاء في عرض السيد الوزير سردا مقنعا للمؤشرات الحالية الإقتصادية التي سجلت تراجعات عدة في مختلف القطاعات نتيجة الجفاف وتدهور وسائل العيش في البادية التي بلغ فيها تفاقم ظاهرة الفقر إلى أكثر من 13٪، وارتفعت نسبة الفقر إلى 9 نقط في الوسط القروي الذي يقطن به ثلث الفقراء وب4 نقط في الوسط الحضري علما بأنه ستكون بالضرورة في أحياء الصفيح وبالتالي ناتجة عن النزوح القروي، ويبقى التحليل يدور حول الجفاف وماله من إنعكاسات حتى على القطاعات الأخرى من تجارة وصناعة وخدمات دون أن يذكر حال الفلاح، ذلك المواطن القروي المهمش، أجل، إن المجتمع يعاني من جراء الركود الاقتصادي وانتشار البطالة وانخفاض القدرة الشرائية والاستهلاكية، وهذه المصاعب توجد مضاعفة في الفضاء القروي الذي يمثل نصف سكان المملكة حيث يتبين بجلاء أن الفلاحة لازالت الرافد الأساسي للإقتصاد الوطني وتستوجب برنامجا خاصا مستديما لتأهيلها حتى تساهم في الإقلاع الإقتصادي للبلاد، كما ساهمت في الماضي خلف النواة الصناعية الأولي للمغرب، أما الأهداف الظرفية المحددة لبرنامج الحد من آثار الجفاف فهي تظل متواضعة على العموم ضئيلة جدا فيما يتعلق بتوفير العلف وغائبة في ميدان تمويل الموسم الفلاحي والتزويد بالبذور الحيوية من القمح الطري والشعير المنعدم التواجد في الأسواق، ويبدو أن الحالة تسير من سيء إلى أسوأ بالنسبة للفلاح.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في ظرف يتأهب فيه جيراننا ومنافسونا لدخول العولمة في أحسن أحوال الاستعداد حيث تستفيذ الفلاحة الأوربية من تدابير السياسية الفلاحية المشتركة التي تمكنها من الإستمرارية في أكبر البلدان المصنعة ومنافسة منتوجاتنا الفلاحية داخل أسواقها وحتى في أسواق أوربا الوسطى والشرقية، وتعرف فلاحتنا تردي من جراء ضعف التمويل وانحلال ظروف الإنتاج كما نلاحظ غزو أسواقنا بالمنتوجات الفلاحية الأجنبية ونحن مكتوفي الأيدي، ونظن أنه في حان الأوان لايجاد حلول للأزمة التي يعيش فيها العالم القروي بدءا من معالجة مديونية الفلاح، لا يخفى علينا الدور المهم الذي تلعبه الغابة في اقتصاد البلاد وفي التوازن البيئي والاجتماعي بصفة عامة على الصعيد الوطني، لذا نعتبر حجم الغلاف المالي المخصص لميزانية وزارة المياه والغابات والتنمية القروية دون مستوى المهمة المنوطة بنشاطها الذي يرتبط إرتباطا متينا بظروف العيش في العالم القروي، لذا نجدد للحكومة طلبنا بضرورة الرفع من ميزانية هذا القطاع الذي يفوق حيوية بكثير قطاعات أخرى لافائدة في ذكرها.

من جهة أخرى نلاحظ أن برنامج تنمية الثروة الغابوية لازال يسلك النهج التقليدي حيث تطغى عملية التشجير على الصيانة وإصلاح المراعي كما يجب علينا خصوصا بعد عقود من الجفاف أن نقتنع بأن عملية التشجير أصبحت تكستي صيغة المغامرة نظرا لما يلاحظ على أرض الواقع من قلة نجاحها، لذا تظل في نظرنا الصيانة، أكثر نجاعة في الوقت الراهن لأنه لافائدة في تشجير 20 ألف هكتار في السنة لتضيع 30 ألف هكتار في نفس الفترة رغم كل ما يقال لا يصح لنا أن نبالغ في قدرة الغابة المغربية في إنتاج الخشب، وتبقى وظيفتها الأساسية تتقلص في حماية التربة وتوفير الكلأ للماشية وإنتاج قدر متواضع من الخشب في مناطق معدودة إن الصيانة تبقى المنفذ الرئيسي لإنقاذ الغابة الأصيلية وكذلك ما أنجز من محيطات تشجير مبالغ في انتشارها، كما نؤكد على ضرورة تكثيف والدفع بمعالجة تحديد الملك الغابوي المهدد من الضغوطات البشرية في البادية وحول المدن، وتصح الإشارة إلى كون السكان يستحسنون بكثرة عملية استصلاح المراعي التي تبقى مع الأسف دون المستوى المطلوب من

المساحة لأنها تنتج الكلأ، وفي نفس الوقت تنمي الغابة بكلفة مناسبة وكان من الأفضل الإكثار منها وتخصيص عملية التشجير لمعالجة أحواض السدود ومحاربة التصحر وفي الخلاصة نثير انتباه الحكومة إلى الحالة المزرية التي يعيش فيها العالم القروي، ونطلب منها أن تطبق بصفة معقولة وموضوعية التعليمات الملكية السامية الهادفة إلى إصلاح الفلاحة والعالم القروي الذي يوليهما حفظه الله عنايته المولوية الخاصة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم س أحمد أبو الفرج عن فريق جبهة القوى الديمقراطية، السيد المستشار المحترم، توصلت برسالة قيل لي فيها بأن السيد كاتب الدولة المشرف على قطاع الصناعة التقليدية سيلتحق عاجلا بالجلسة العمومية فننتظره إذا أردتم أن أعطيكم الكلمة دون انتظار السيد الوزير فلا داعي، أنا موجود، ولكن توجهون لي رسالة، أحيط سيادتكم علما بأن السيد كاتب الدولة المكلف بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية سيلتحق بمقر المجلس بعد قليل ننتظره... تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار أحمد أبو الفرج:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية للإدلاء بملاحظات فريقنا على بعض الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية برسم السنة المالية 2001، وكما جرت العادة ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلادنا، وباعتباره محط انشغال الأغلبية الساحقة من المغاربة، فإنه سيكون نقطة البداية في هذا التدخل، فلا يخفى على أحد الوضع الصعب والإستثنائي الذي تمر به الفلاحة الوطنية، نتيجة توالي سنتين من الجفاف الشامل بسبب قلة التساقطات المطرية، وما عرفته السنة الماضية من مشاكل خصوصا تراجع الصادرات المغربية والمضايقات التي تعرض لها المنتوج الوطني، وإقدام المجموعة الأوروبية على تحديد كميات الطماطم المستوردة من المغرب، وأمام هذه التغيرات والمعطيات فإنه يتعين على بلادنا مضاعفة الجهود المبذولة لإيجاد معالجة بنيوية وهيكلية للأزمات التي يعيشها هذا القطاع، فالفلاح المغربي دخل هذا الموسم الفلاحي الجديد منهوك القوى ماديا ومعنويا وأصبح من الصعب على أغلب الفلاحين توفير اكتفائهم الذاتي بل حتى مجرد تفادي الخسارة، ونسجل ما قامت به الحكومة من أجل التخفيف من آثار الجفاف، وندعو الجميع الى العمل من أجل إنجاح الشطر الثالث وتفادي ما عرفه الشطر الأول والثاني من خروقات، كما شهدت السياسة الفلاحية المتبعة لحد الآن عدة مشاكل، إذ نسجل فشل صندوق القرض الفلاحي في توجيه الفلاح وحل مشاكله، ونحن نطالب بإعادة النظر في دور وتسيير هذا الصندوق الذي أصبح يشكل عبئا كبيرا على الدولة دون أن يتمكن من مساهمة فاعلة في حل أزمة الفلاحة المغربية، كما ندعو إلى سن استراتيجية فلاحية كفيلة بإعادة الثقة إلى المستثمرين في القطاع الفلاحي، وذلك بتسوية الوضعية القانونية للأراضي الزراعية وحل النزاعات المتعلقة بالأراضي الجماعية وبالمناطق السقوية، وإيمانا منا بضرورة تقييد الأراضي الفلاحية فإننا نسجل ماقامت به الوزارة بهذا الخصوص حيث تم الشروع في وضع 4190 رسما عقاريا في إطار التقييد الاختياري، وضم الأراضي والتقييد الجماعي، وكذا بدعم سياسة لامركزية مصالح المحافظة العقارية، وندعو الى تطوير نوعية الخدمات التي تقدمها هذه المحافظات وتجاوز دورها التقليدي، أما في مجال الانتاج النباتي، فإننا نثمن ما توليه الحكومة لقطاع الحبوب ونؤكد على ضرورة متابعة برنامج تأمين حد أدنى من إنتاج هذه المادة، والعمل على تحقيق الهدف المنشود وهو 300.000 هكتار، ونحن نعتقد أنه آن الأوان لتحسين استغلال السقي وإعادة النظر في تدبير الموارد المائية والبحث عن موارد جديدة، واستحضار وضعية السدود وتقلص منسوب المياه الراجع الى سنوات الجفاف المتتالية وكذلك الى عدم الصيانة الكافية، أما في مجال تربية المواشي، فإنه لم تفوتنا الفرصة دون المطالبة، بتشديد المراقبة على

الأبقار المستوردة من الخارج بعد الضجة الكبيرة التي أثارها موضوع جنون البقر، ومحاولة بعض هذه الدول الخلاص من هذا القطيع بشتى الطرق، وتعزيز آليات مراقبة الجودة.

السيد الرئيس،

لازالت الصناعة الوطنية تعيش وضعا صعبا لا يبعث على الارتياح، وهي وضعية تطورت جراء دخول العديد من الإتفاقيات حيز التنفيذ، وزحف العولمة المتزايد، وهو ما يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتأهيل الصناعة الوطنية حتى تصبح قادرة على النهوض بالإقتصاد الوطني في مواجهة المنافسة الحادة، ونخص بالذكر المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تكتسي أهمية بالغة لدى الحكومة حيث أصبحت قطاعا قائم الذات في التعديل الحكومي الأخير، وهنا نثير بعض المشاكل التي يعرفها هذا القطاع كتعقد المساطر الإدارية التي تقف أمام طموحات المقاولين الشباب، ضعف التأطير لدى العديد من المقاولين وطغيان الرأسمال على الجانب التكويني، وضعف الإتصال وغياب التنسيق بين المقاولين، هذا دون إغفال مشكل العقار المرتفع الثمن الذي يعيق العديد من المشاريع ، وكلها مشاكل تؤثر سلبا على هذا القطاع وتحد من قدراته على كسب التحديات، ولهذه الأسباب وغيرها بات من الضروري الإسراع بإخراج الميثاق الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة الى حيز الوجود وعرضه على البرلمان لمناقشته وتدارسه، بإعتباره سيشكل الإطار القانوني الذي سيساهم في تأهيل وتنظيم القطاع.

ولا يجادل أحد في كون قطاع الصناعة التقليدية من أبرز وأهم القطاعات المشغلة ببلادنا، والتاريخ يشهد على تفنن المغاربة وعبقريتهم في هذا الميدان، وإننا في فريقنا نتضامن مع الصناع التقليديين ونتبنى مطالبهم وندعو إلى مساعدتهم للحفاظ على حقهم في العيش الكريم، وتوفير التغطية الصحية لهم وتذليل العقبات أمامهم لتشجيعهم على المزيد من الإستثمار في هذا القطاع الحيوي، ونجدد دعوتنا الى تخصيص يوم تضامني مع الصانع التقليدي، وإلى تفعيل دور الغرف للمزيد من التأطير والتنظيم.

السيد الرئيس،

لقد دخل اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الى حيز التنفيذ منذ فاتح مارس 2000، وتم خلق مناطق للتبادل الحر، وسترفع تدريجيا الحواجز الجمركية المفروضة على المواد المستوردة، وكلها عوامل تستدعي منا العمل، وبكل جدية، من أجل تنويع علاقاتنا الاقتصادية والتجارية، فالكل أصبح يؤمن بفعالية الدبلوماسية الاقتصادية، ونسجل في هذا الشياق ماقامت به الوزارة حين خلقت موقعا على الأنترنيت يتضمن معطيات إقتصادية تهم جميع القطاعات ستوضع رهن إشارة سفاراتنا بالخارج لإرشاد المستثمرين الأجانب، وبخصوص التجارة الداخلية، فإننا نرى ضرورة تحسين طروف ممارسة النشاط التجاري، والإسراع بتهيئ مشروع تغيير مقتضيات مدونة الإنتخابات الخاصة بغرف التجارة والصناعة والخدمات وذلك من أجل تحسين تشكيل الأجهزة المؤسساتية للغرف وتفعيل دورها في التأطير، مع العمل على إيجاد الحلول الناجعة لتنظيم الباعة المتجولين عن طريق الشراكة مع الجماعات المحلية وخلق أسواق تساعد على احتضانهم.

السيد الرئيس،

إن قطاع السياحة أصبح اليوم خيارا استراتيجيا لا محيد عنه سواء لما يذره من عملة صعبة أو من حيث مناصب الشغل التي يوفرها، ولهذا وجب إيلاؤه العناية اللائقة بقطاع من هذا الحجم حتى يكون لبنة من لبنات البناء الإقتصادي والإجتماعي، فالمواطن المغربي أصبح مدعوا وبقوة إلى أن يعي أهمية النشاط السياحي لبلاد حباها الله بكل المميزات الطبيعية، داعين في نفس الوقت الوزارةإلى تعزيز وتطوير آليات الإشهار والدعاية، وعدم التركيز على الأسواق التقليدية لتسويق منتوجنا السياحي بل البحث عن منافذ أخرى، وإلى تشجيع الإستثمار في هذا القطاع باتخاذ المزيد من الإجراءات التحفيزية، إتجاه المقاولات الصغرى والمتوسطة، هذا دون إغفال أهمية ودور السياحة الداخلية وحق المغاربة في التمتع بخيرات بلدهم العزيز.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصيد البحري يعتبر بحق قطاعا أساسيا ورافدا من روافد التنمية الشاملة وقد عرف هذا القطاع تطورا هاما في السنوات

الأخيرة على مستوى إدارته، وتحول من قطاع هامشي الى قطاع استراتيجي يشكل إحدى القطاعات التي تراهن عليها بلادنا، وقد سجلنا، في السنة الماضية، قرار الحكومة بعدم تجديد اتفاقيات الصيد البحري، وأعتبرناه بمثابة استرجاع للسيادة الوطنية على مياهنا الإقليمية وثرواتنا السمكية، غير أننا فوجئنا مؤخرا أن الحكومة تراجعت عن هذا القرار، ودخلت، عمليا، في مسلسل مفاوضات لتجديد إتفاقيات الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي، دون استشارة المهنيين وممثلي الأمة، وهو ما نرفضه، وندعو الحكومة الى التشبث بالشراكة على البر وليس في البحر، وبرفضها لاتفاقيات استنزاف ثرواتنا السمكية.

كما ندعو الى المزيد من الإهتمام بالأوضاع الإجتماعية للعاملين بالقطاع والعمل على إخراج مشروع نظام التغطية الإجتماعية لرجال البحر، وتعزيز سلامتهم وتحسين ظروف عملهم، أما في مجال التسويق، فإنه لابد من العمل على القضاء على السوق السوداء والتهريب الذي يسيء إلى القطاع، ونسجل ماقامت به الحكومة على مستوى عصرنة الأسطول، وفتح المزيد من أسواق الجملة وتشجيع البحث العلمي وتطوير وسائل الإنقاذ، وكلها أوراش ستؤهل القطاع وتجعله قادرا على الصمود أمام التحديات، هذه بعض من ملاحظاتنا، أبديناها، في الحيز الزمني المخصص لنا، آملين أن تساهم في إغناء النقاش وتطوير هذه القطاعات وأن تجد صداها لدى الحكومة، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، يبدو أن آخر متدخل في قطاع الفلاحة هو س محمد أخضور عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي. أظن أنه غير متواجد إذن نمر إلى قطاع آخر، في إنتظار المستشار المحترم... مجموعين ايه،... أظن نرجع إلى الترتيب الذي كان سابقا، ونعطي الكلمة للفريق الإستقلالي الذي لم يأخذ الكلمة بعد، ثم بعده الفريق الإشتراكي، ونتابع الترتيب، الكلمة للمستشار المحترم سمحمد قداري من الفريق الإستقلالي.

المستشار السيد محمد قداري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية من هذا المنبر الموقر أن أساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحية والشؤون الإقتصادية هذه القطاعات الحيوية التي تلعب دورا رائدا فاعلا أساسيا في امتصاص أكبر عدد من اليد العاملة والتي تساهم في تحريك وتنشيط الإقتصاد الوطني حتى يكون إقتصادا صامدا وقويا.

- الصناعة التقليدية :

لا يمكن لأحد أن ينكر الدور التاريخي الذي لعبه ويلعبه قطاع الصناعة التقليدية إن على الصعيد الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي والحضاري، لقد كون هذا القطاع اللبنة الأولى للصناعات التحويلية بالمغرب، ومنه انطلقت قرائح الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية بالمفهوم الإقتصادي المعاصر، ومنه تمخضت عشرات المنشآت المنتجة المتوسطة مشغلا بذلك منذ حقب طويلة السواد الأعظم من المواطنين بالمدينة أو بالقرية، ونتجت عن هذا بحكم الطبيعة عادات وتقاليد كيفت حياة المواطنين وظروف عيشهم فأنجبت الطابع المغربي المتميز، وأعطت المنتوج الوطني نوعيته وشخصيته، وأغنت هذه الشخصية بتعددية في الكم وفي الكيف بتعدد واختلاف الجهات، وأصبح للمغرب بفضل هذا القطاع قاموس حرفي أصيل يشكل ثروة طبيعية بشرية قلما وجدت عند بلدان أخرى من العالم الثالث أو المصنع، ثروة عريقة غنية بقدمها وبحنكتها وبقدرتها على الإبداع والتكيف وقطاع الصناعة التقليدية يقوم تلقائيا بالتكوين المهني للشباب عن طريق التتلمذ والتدريب وخاصة لأولئك الذين تسعفهم ظروفهم ولم يساندهم المجتمع في متابعة

دراساتهم، فيجدون في هذا القطاع الملاذ والملجأ لتكوينهم حرفيا ولتعليمهم حتى لا يبقوا عرضة للضياع، وبذلك يساهم القطاع في امتصاص البطالة والتشغيل بعد أن ساهم في التكوين ولو أعطي لهذا القطاع ما يستحقه من الأهمية والتحفيز لاستطاع أن يحل معضلة التشغيل وبنسبة عالية، لكل هذا فإن قطاعا يعمل بهذا التسلسل وبهذه الوثيرة ومنذ حقب خلقت لجدير بأن يحظى بكل الإهتمام الفعلي والتفكير، إلا أننا وللأسف الشديد فإننا نتأكد يوما عن يوم بأن هذا القطاع يعاني من الإهمال والتهميش حتى أصبح أزمة يرثى لها، بل في محنة فاقت كل المحن.

إن السواد الأعظم من الصناع التقليديين يئنون تحت وطأة الكساد والمشاكل المتعددة تجعل شغلهم الشاغل اليومي أكثر من البحث عن لقمة العيش والبحث عن البقاء، إن مسؤولية الحكومة، يجب ألا تنحصر في إعطاء الأرقام الإحصائية التي تبرهن عن تراجع وتقهقر وتدهور غالبية الحرف، ومسؤولية الحكومة لا يجب أن تتوقف فقط في التصريح بنوايا كما جاء في عرض السيد الوزير ووعود تشجيع الصناعة التقليدية، فمسؤولية الحكومة لا يجب أن تتوقف على أدبيات تذكر بأهمية القطاع، ونعترف بما يشكله على مر العصور من تفاعل في شتى المجالات بين الإنسان وواقعه ومحيطه، لذا فإن الواجب الوطني يفرض إعطاء الأولوية لهذا القطاع وإخراجه من الوضعية الصعبة التي يجتازها من خلال تنظيم الحرف وتوسيع إختصاصات الغرف المهنية وتعديل طريقة تصفية المحتسبين وأمناء الحرف وتدعيم التعاونيات وإعادة النظر في إنشاء تعاونيات التزويد بالمواد الأولية كوسيلة لضبط الأثمان والضرب على أيدي المتلاعبين والمحتكرين.

كما ينبغي إعادة النظر في القوانين الجبائية التقديرية والتصاعدية المصحوبة بالمراجعات وفوائد التأخير وجعلها أكثر تطابقا مع القدرات المالية لجعل الصناع، وتوزيع العبء الضريبي توزيعا عادلا حتى لا نثقل كاهل الصناع وندفع بهم كما يقع لكثير من الصناع الى التخلي عن مزاولة نشاطهم، والعمل على محاربة تهريب السلع الواردة المضرة بالصناعات الوطنية والتفكير في طريقة مبسطة لتمكين الصناع من السكن اللائق والتغطية الإجتماعية الملائمة لظروف ومعطيات القطاع بدون عشوائية... لقد آن الأوان لإخراج مؤسسة دار الصانع من جمودها حتى تقوم بالدور المنوط بها في إنعاش الصادرات على الوجه المطلوب، لقد آن الأوان لجعل المشاركة المغربية في المعارضة الدولية مشاركة مشرفة تخدم قطاع الصناعة التقليدية في شموليته من حيث غزو أسواق جديدة والرفع من مستوى التصدير والمبادلات التجارية وبدل أن تظل هذه المشاركة ذات طابع سياحي لمنظميها لقد آن الأوان لأن يتفاعل المسؤولون مع تنمية هذا القطاع بطريقة أكثر احترافية وتقنية تكيفا مع المنافسة العالمية من خلال برنامج تسويقي متكامل وإستراتيجية بعيدا عن سياسة الفرجة والفلكلور بعمليات منفردة ذات مردودية وظرفية من أجل إستغلال رصيد إنتاجنا، إنتاج صناعتنا التقليدية على أحسن وجه، مع العلم أن إستقراءا بسيطا للإعتمادات المخصصة لهذا القطاع يؤكد غياب أي مؤشر تنموي وبالتالي فإن لغة الأرقام تبقى دون جدوى.

- الصيد البحري:

إذا كان قطاع الصيد البحري قد أصبح اليوم المعول عليه في تأمين الغذاء في عصر يعرف اختلالا في التوازن الغذائي، وإذا كان هذا القطاع يشكل إحدى الروافد الرئيسية الفعالة في النسيج الإقتصادي على مستوى جلب العملة الصعبة وتوفير فرص الشغل، فإننا نلاحظ بكل أسف أن هذا القطاع لازال بعيدا عن تحقيق الأهداف المتوخاة منه كقطب أساسي من أقطاب التنمية رغم المؤهلات والإمكانيات البحرية التي تتوفر عليها بلادنا ب 3500 كلمتر من الشواطئ و200 ميل بحري أي ما يقارب المليون كلمتر مربع، فلماذا هذه المفارقة؟ وماهي مواطن الخلل؟ ولماذا بقي الإستثمار في هذا القطاع دون المستوى المطلوب مع العلم أن كل استثمار في هذا الميدان يعتبر إستثمارا مربحا وذا مردودية؟ ولماذا لم يخرج بعد مشروع مدونة الصيد البحري إلى حيز الوجود؟ إننا نسجل المبادرة الملكية السامية بإحداث المجلس الأعلى لحماية وإستغلال الثروات السمكية الوطنية

ليكون إطارا قانونيا للتشاور بين جميع الفاعلين والمهتمين بهذا الميدان.

السيد الرئيس،

لقد آن الأوان لتحديث هذا القطاع حتى يكون في مستوى المنافسة الدولية وتعزيز إمكانيات المراقبة والحراسة لمكافحة جميع أنواع القرصنة والنهب الذي قد تتعرض له شواطئنا وتقوية إمكانيات الإنقاذ البحري بشكل يضمن للبحارة مستلزمات الإسعافات الأولية وتجهيزا الموانئ تجهيزا صالحا لاستقبال جميع أنواع الأساطيل البحرية بما في ذلك المغربية التي لازال بعضها يرسو بالموانئ الأجنبية، لقد آن الأوان لوضع حد لظاهرة تهريب الأسماك وبيعها في السوق السوداء في أعالي البحار، لقد آن الأوان لتعميم قرى الصيد لتشمل جميع الشواطئ المغربية وتجهيزها بكل الوسائل اللازمة لانعاش الحياة الإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بالقطاع وفتح فرص الشغل أمام الشباب العاطل، لقد آن الأوان لجعل الشعب المغربي يستفيد مباشرة من الخيرات البحرية من خلال جعل جميع أنواع الأسماك في متناول المستهلك المغربي، وتبقى إشكالية إتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي مطروحة منذ إنتهائها في 30 نونبر 1999 من خلال الضغوط والتحذيرات والتهديدات من أجل عودة أسطول الصيد الأوربي لاستنزاف ثرواتنا السمكية، وإننا إذ نسجل الموقف المغربي الصامد أمام كل هذه الضغوطات فإننا نؤكد أن أي تفاوض في هذا المجال يجب أن ينطلق أولا وأخيرا من سيادة المغرب على مياهه البحرية وأن الثروة السمكية هي من كل الشعب المغربي.

- السياحة:

إن الحديث عن السياحة ببلادنا يعني الحديث عن قطب أساسي من أقطاب التنمية المعول عليها للرفع من مستوى معدل الناتج الداخلي الخام لتساهم مساهمة فاعلة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة وتطوير التنمية الجهوية وكذلك تمويل الخزينة من العملة الصعبة للتخفيف من عجز الميزان التجاري بالإضافة إلى وظيفتها الإجتماعية المتمثلة في التشغيل وتقليص حجم تضخم البطالة التي لاتزداد إلا استفحالا علاوة على دورها الإعلامي والحضاري المتمثل في التعريف بتاريخ بلادنا العريق لتكمل بذلك دبلوماسية العلاقات الدولية على المستوى الرسمي في عصر أصبح فيه العالم قرية صغيرة نتيجة الطور الذي عرفته تكنولوجيا التواصل والمواصلات فإلى أي مدى تم تحقيق هذه الأهداف المتوخاة من هذا القطاع الإستراتيجي؟ إن استقراءا بسيطا للغة الأرقام والواقع الملموس الذي يعيشه القطاع السياحي بكل انعكاساته السلبية على مختلف القطاعات المرتبطة به إما بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة يؤكد بوضوح الحقيقة، كل الحقيقة، وإن كانت هذه الحقيقة مرة يؤكد ركوض القطاع السياحي وجمود كل القطاعات المرتبطة به في الوقت الذي تعرف فيه الدول المجاورة إنطلاقة سياحية متكاملة ومتجانسة علاوة على الموقع الجغرافي المتميز الذي يجعل منتوجنا السياحي بتنوع لمتطلبات المنافسة الدولية، وبكل أسف فإن هذا الركود الذي عرفته السياحة المغربية لم تقتصر نتائجه السلبية على الوضعية المالية فقط، بل شملت أيضا الإقتصاد السياحي في جل المدن السياحية التي تعتمد في إنعاش حياتها الإقتصادية والإجتماعية بشكل رئيسي على الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي.

وتبقى السياحة الداخلية في حاجة إلى مزيد من التشجيع حتى تساهم في التنمية السياحية وتوسيع حركيتها على أساس منحها نوع من الإمتياز والأفضلية على مستوى الأسعار حتى تكون في مستوى القدرة الشرائية للمغاربة الذين من المفروض أن تتاح لهم الفرصة ليستفيدوا من المنتوج السياحي لبلادهم.

- قطاع الصناعة والتجارة:

إن حكومة التغيير قد وضعت ضمن أولوياتها العناية بقطاعي الصناعة والتجارة وتطويرهما لتدارك العجز الذي عانا منه هذان القطاعات نتيجة عجز السياسة الحكومية السابقة عن تحريك الالية الصناعية والتجارية.

- الصناعة:

إن هذا القطاع قد عرف تطورا بطيئا مما جعله عن تحقيق الأهداف المتوخاة منه وذلك في ظل غياب سياسة صناعية متكاملة

المعالم واضحة الأهداف، نظرا لتراكم المشاكل المتعددة الجوانب المتمثلة أساسا في تعقيد المساطر إضافة إلى أن الصناعة المغربية لازالت تعتمد على بنيات ضعيفة وذلك لمواجهة التحديات التي تفرضها هيمنة التكتلات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني وعلى اتجاهات المبادلات التجارية والإستثمار والتمويل أكثر من أي وقت مضى، ومواجهة تحديات أدى فيها التطور التكنولوجي السريع عن البنيات الإقتصادية إلى جعل كثير من القطاعات المنتجة متجاوزة ومتخلفة هن ركب الحضارة الصناعية العصرية، تحديات تفرض إعادة هيكلة الصناعة المغربية لتحسين القدرة التنافسية للمقاولات في إطار محيط أكثر انفتاحا على الخارج لمواجهة التحولات الهامة التي شهدها الإقتصاد العالمي سواء على مستوى إتفاقية الكات أو إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالنظر إلى مواطن الضعف الهيكلية التي تعاني منها جل المقاولات المغربية الأمر الذي يقتضي رفع مستوى الإعتمادات اللازمة لتأهيل المقاولات المغربية الصغيرة والمتوسطة على الخصوص، وتشجيع الشراكة والإستثمار الأجنبي بمقتضيات علمية وعاجلة من أجل تحفيز المقاول المغربي على الرفع من تنافسية إنتاجه وتنويع منتوجاته وأسواقه مع الرفع من مستوى التكوين المستمر.

ثانيا التجارة:

إننا نسجل بارتياح مبادرات الحكومة الهادفة إلى تنمية علاقاتنا الإقتصادية مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة وكذا الإجتماعات التي لها علاقة مع المنظمة العالمية للتجارة وجامعة الدول العربية والجمعيات الأروبية للتبادل الحر وغير ذلك من المؤسسات الدولية والجهوية، ونحن ندعو بمناسبة هذه المناقشة إلى التعجيل بإعداد مشروع القانون المتعلق بالإجراءات التجارية الحمائية الذي يوجد حاليا قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة خصوصا وأن الميزان التجاري المغربي يشكو من عجز مزمن مع أغلبية الدول التي يتعامل معها المغرب، وذلك بالنظر لمواطن الضعف الهيكلية التي تعاني منها الصادرات المغربية من قبيل ضعف تنوع المنتوجات المصدرة إليها وضعف الإنتاجية وهشاشة البنية التنافسية خصوصا وأن عملة الأورو أصبحت حقيقة في عالم المعاملات الشيء الذي أصبح يفرض على المقاولة المغربية التعامل مع هذا المعطى الجديد بشكل يؤهلها لمواكبة المستجدات الحالية على الساحة الأوروبية، ولهذا يجب العمل على تنظيم المسالك التجارية بشكل عقلاني مع إعطاء التجار الصغار والمتوسطين هوامش ربح تضمن لهم إمكانية الرفع من مستوى معيشتهم وتحسين وضعيتهم وقدارتهم وتوسيع مبادلاتهم التجارية على أسس صحيحة وقوية وذلك بتنمية السوق الداخلي وتوسيعه من خلال تنمية القوة الشرائية للمستهلكين وخاصة ذوي الدخل الصغير والمتوسط وإعطاء الإعتبار للتاجر كعنصر هام في شبكة الإنتاج وتمكينه من التشجيعات لمزاولة نشاطه والسعي الحثيث لإخراج المغرب العربي من جموده لتصبح له قوة المفاوضة المشتركة وليصبح كتلة إقتصادية قوية وسوق واسعة للصناعات المنتجة حتى تتمكن أقطار الإتحاد من التفاوض من موقع قوة بمركزها الإنتاجي قادر على المنافسة مع الدول للصناعية.

أما الطاقة والمعادن، فبالنسبة لقطاع الطاقة يمكن القول أن هذا القطاع من شأنه أن يساهم في التنمية الصناعية المنشودة بالنظر لارتباطه المباشر بالمواطنين خاصة على مستوى... وفي هذا الإطار فإننا نسجل المبادرة الملكية بتخفيض سعر الكهرباء ب17٪ بالنسبة للصناعة والفلاحة، كما نعتبر أن ما عبر عنه السيد الوزير داخل اللجنة البرلمانية من أن المكتب الوطني للكهرباء سيعمل على تخفيض تكلفة الكهرباء لجعله يتماشى مع مستوى المنافسة علي صعيد دول البحر الأبيض المتوسط يشكل مؤشرا على بداية سياسة جديدة لهذه المؤسسة العمومية نحو خدمة التنمية.

السيد الرئيس،

إن الفريق الإستقلالي يصوت لصالح الميزانية الفرعية التي ناقشها في هذا التدخل تدعيما منه لجهود الحكومة من أجل الوصول إلى التغيير لبناء الديمقراطية السليمة وأختتم بقوله تعالى «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون» صدق الله العظيم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار المحترم سمحمد اتحيفة من الفريق الإشتراكي تم بعده المستشار سمحمد أخضور.

المستشار السيد محمد اتحيفة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد إستمعنا بإمعان كبير إلى مداخلات السادة الوزراء المحترمين المشرفين على القطاعات الحكومية التي تعنى بشؤونها لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية بمجلس المستشارين، وكما تعلمون فإن هذه الميزانية تعتبر الأولى من نوعها بعد التعديل الحكومي الأخير، وبالتالي يفترض فيها أن تترجم بالملموس دوافع وحوافز هذا التعديل المتمثلة في خلق دينامية جديدة للعمل الحكومي والرفع من وثيرة الأداء وتجديد الطموحات والبرامج على أرض الواقع، ويمكن القول بكل إطمئنان أن في الفريق الإشتراكي بمجلس المستشارين، وبعد اطلاعنا على فحوى هذه المداخلات ودراستنا لمشاريع الميزانية المرتبطة بقطاعات لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية لمسنا أن هذه المشاريع تجسد طموحاتنا في التغيير والإصلاح وفي خلق الاليات الكفيلة لوضع بلادنا على سكة التنمية الشاملة المستجيبة لإرادة شعبنا مما قادنا إلى بلورة موقف إيجابي من هذه المشاريع ، على أن هذه المساندة والتأييد لا يمنعان من إبداء بعض الملاحظات التي نعتبرها أساسية وضرورية لإغناء هذه المشاريع قصد تمتينها وامدادها بكل الفرص الكفيلة للرفع من نسبة نجاحها، وحتى لا نعيد تكرار ما أدلينا به داخل اللجنة فإننا نود التركيز على القضايا ذات الأهمية البالغة.

مما لاشك فيه أن أهم قضية تستأثر بالإهتمام ببلادنا حين نذكر قطاع الفلاحة، قضية الجفاف الذي خيم على المغرب لمدة سنتين متتاليتين، وكانت له انعكاسات سلبية على معدل النمو، بل إن الأمر كانت له تأثيرات قاسية على الأرض والإنسان والحيوان والنبات والماء، مما يجعل أمرالتصدي لها والحد منها صعبا جدا وإذا كانت الحكومة قد خصصت غلافا ماليا إستثنائيا قصد وضع برنامج وطني للحد من هذه الآثار القاسية خاصة للبحث عن نقط جديدة للماء وتمكين ساكنة العالم القروي من الماء الصالح للشرب ومن علف الماشية وتوفير فرص الشغل للمتضررين، غير أن تنفيذ هذا البرنامج الذي نتائجه العامة إيجابية لم يخلو من بعض الساهرين عليه في مناطق عدة من المملكة، الشيء الذي يمس بمصداقية هذا البرنامج الحكومي، ومن ثم فإننا ندعو الحكومة إلى إتخاذ إجراءات صارمة للضرب علي أيدي المفسدين الذين لاهم لهم إلا الإساءة إلى كل ماهو إيجابي في العمل الحكومي، إن التفاوتات التي يعرفها العالم القروي ببلادنا يجب أن تستأثر بمزيد من إهتمام الحكومة لأن أوضاع الفلاحين ببعض جهات بلادنا ومستوى عيشهم تجعلنا نلمس بالفعل إستمرارية مقولة المغرب النافع والمغرب غير النافع وهو الأمر الذي ينبغي ألا يستمر في ظل حكومة الإصلاح والتغيير، لذا فإننا ننتظر أن تكون للحكومة مزيد من المبادرات لوضع حد نهائي لهذه التفاوتات من خلال تسطير برامج إستعجالية لتنمية المناطق المتضررة وفك العزلة عنها ومحو مظاهر البؤس منها خصوصا وأن بلادنا تتوفر على إمكانيات ومؤهلات إن تم إستغلالها بشكل أفضل من شأنها أن نجعل من المغرب بلدا فلاحيا قادرا على مواجهة ظاهرة قلة التساقطات المطرية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشاريون،

فيما يخص الصيد البحري نثمن عاليا موقف الحكومة بتجديد إتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي ونساندها في المفاوضات التي تجريها حاليا معه حول هذه الإتفاقية، وندعم مطالبها ذات البعد الوطني المحض لأن الأمر يتعلق بثروة وطنية لا نريد أن نستجدي بها الصدقة أو المعونة، وإننا نطمح إلى أن نجعل منها وسيلة وأداة للبناء

والتنمية المستديمة مما يجعلنا على قدم المساواة إزاء مخاطبينا تستمع إلى اقتراحاتهم ونحاورهم بالشروط التي تصون لنا مصلحتنا الوطنية التي يجب أن تكون دائما فوق كل إعتبار على أن هذا الموقف الوطني لا يعفي الحكومة بأن تتخذ موازاة مع تلك الإجراءات الضرورية لتأهيل أسطولنا الوطني والتعجيل بتمكين المهنيين من المساعدات الكفيلة لتجديد هذا الأسطول وتحديثه وعصرنته حتى يكون في المستوى الذي يجعله قادرا على الإستغلال الأمثل لثرواتنا السمكية دون التفريط في مبدإ الترشيد، كما أن الوزارة مطالبة بإيلاء أهمية خاصة للجانب الإجتماعي لرجال البحر، فرغم المجهودات المبذولة فإنها لازالت مبادرة دون تطلعاتهم وإنتظاراتهم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد سجلنا أيضا بإرتياح كبير ما تعتزم الحكومة إنجازه على مستوى قطاع المياه والغابات إنسجاما مع ما ورد في التصريح الحكومي، في التصريحين الحكوميين للسيد الوزير الأول وكذا في المخطط الخماسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لذا فإننا ننتظر من الأداء الحكومي أن يكون ذا فعالية كبيرة في صيانة هذا الرصيد الوطني والمحافظة عليه، نظرا لدوره الأساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إن ما تتعرض له غاباتنا الوطنية من نهب واستنزاف سواء عن طريق سماسرة الخشب أو بواسطة الرعي العشوائي أو إستعمالها كحطب أو إقتلاع الأشجار للاستحواذ على الأراضي المزروعة فيها الى غير ذلك من الصور البشعة لاستغلال رصيدنا الغابوي يتطلب من الحكومة الإسراع في تحديد شامل للملك العمومي الغابوي وتحفيظه وتحيين النصوص القانونية الكفيلة بحمايته والضرب على أيدي المتلاعبين به، وفيما يخص قطاع الصناعة والتجارة نعتقد أن كل حديث عن تحديات العولمة وعن تأهيل اقتصادنا الوطني لمواجهة الإستحقاقات المطروحة عليه بالخصوص يقودون بالدرجة الأولى إلى التصرق لهذا القطاع وطرح ما يستلزمه السياق من إجراءات ومبادرات من شأنها تحقيق متبغى بلادما للتأهيل والتنمية المستديمة.

وإذ نسجل بإرتياح استحضار الوزارة الوصية لهذه الهواجس في كل برامجها ومبادراتها فإننا نطرح أيضا مسألة التحكم في إدارة زمن الإنجاز من حيث تنفيذ هذه المبادرات وما يمليه الظرف من ضرورة التعجيل بتنفيذها، فعلى مستوى التجارة نرى أن عامل الزمن لا يسمح، إطلاقا بأي تأخير في إصلاح المساطر الإدارية الخاصة بالرخص التجارية بل إلغاء بعضها، كما أن الإسراع بإعادة الوصاية الحقيقية لهذا القطاع الى الوزارة المكلفة بالتجارة أصبح أمرا ضروريا لأنه لا نقبل في ظل حكومة الإصلاح والتغيير أن تظل وزارة الصناعة والتجارة ومندوبياتها الإقليمية، بل وحتى غرف التجارة والصناعة والخدمات غير ممثلة على مستوى اللجان المكلفة بدراسة طلبات الحصول على الرخص التجارية ومن جهة ثانية نرى أن الإهتمام الذي أوكلته الوزارة للغرف المهنية فيما يخص تحديث قطاع التجارة وتأهيله من خلال خلق العديد من المراكز كمراكز تدبير المحاسبات المعتمدة ومراكز تكوين التجار هي بحاجة الى التقويم والمراجعة ولاسيما أن هذه الغرف التي تم تكليفها بهذه المهام أصبحت هي بدورها بحاجة إلى مبادرة لإعادة التأهيل حتى تكون في مستوى التحديات المطروحة على بلادنا، فمن المؤسف حقا أن تبتعد بعضها عن الأغراض المؤسسة من أجلها لتتحول إليمجالات للتطاحنات والصراعات التي لا علاقة لها بعموم الفاعلين الإقتصاديين وإهتماماتهم مما يكرس إنعدام الثقة.

جانب آخر يحتاج بدوره إلى الفعالية والسرعة في التدبير، ألا وهو مشكل الباعة المتجولين، لقد أصبحت هذه الظاهرة في تنامي مستمر إلى درجة أنها تشكل خطرا وتهديدا للقطاع المنظم والمهيكل، وإن لم تتم معالجتها بشكل يأخذ بعين الإعتبار أبعادها الاجتماعية الخطيرة من جهة وبحرص على صيانة المنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص بين جميع العاملين في الحقل التجاري من جهة أخرى فإن إستمرارها على هذا الشكل سيؤدي بالقطاع المنظم إلى الإفلاس، كما أن الوزارة مطالبة أيضا بفتح نقاش وطني يهدف الى إيجاد حلول سريعة لإشكالية إنعكاس الجبايات المحلية على القطاع التجاري فثقل هذه الجبايات من جهة وتعددها وتضارب صيغها من جهة ثانية يشكل فرملة حقيقية للإستثمار، بل عاملا أساسيا من العوامل المؤدية إلى إفلاس المشاريع القائمة.

وبالنسبة للصناعة نسجل بإطمئنان ماسطرته الوزارة من برامج قصد تأهيل هذا القطاع وتمكين الفاعلين به من أسباب القوة والقدرة على المنافسة، ونتمنى أن تخلق الوزارة جوا من التعبئة الوطنية حول كل المبادرات الهادفة الى التأهيل وتجنب الإنتقائية لأن الإستحقاقات الإقتصادية التي تنتظر بلادنا مفروضة على المقاولات ككل لا استثناء في المقاولات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبرى ولا تفضيل فيه لمنطقة في المملكة على حساب أخرى، وفي هذا الإطار نثمن كذلك الطموحات البرنامج الوطني لإعداد وخلق المناطق الصناعية ومناطق التنشيط الصناعي والمحلات المهنية الخاصة بالمقاولين الشباب وفق التصور المبني على الشراكة سواء من الخواص أو مع الجماعات المحلية والغرف المهنية ونطالب بالتعجيل بتنفيذ محاور هذا البرنامج لما يمثله من دفعة قوية لاقتصادنا الوطني وما يتضمنه من ندعيم بنيات الإستقبال التي تشكل بدورها عاملا حاسما في إستقطاب الإستثمار الوطني والأجنبي على السواء.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يعرف قطاع الصناعة التقليدية بحكم أهميته الخاصة التي يستمدها من كونه التعبير الإقتصادي لقيم المغرب التاريخية والتراثية والحضارية تحولا يهدد استمراريتة وقوته مما يجعله جديرا بمزيد من العناية والأهمية التي تحافظ على قدرته التنافسية في مواجهة أصناف المنتوجات التي بدأت تعج بها الأسواق المغربية والتي تؤشر على ماهو أخطر بحكم منطق العولمة، وإذا كنا نقر بالمجهودات الملموسة التي تبذلها الحكومة للنهوض بهذا القطاع على واجهات متعددة كإنعاش الصادرات وتطوير التكوين المهني وتفعيل دور غرف الصناعة التقليدية والتعاونيات وإنجاز الدراسات وتطوير التعاون الدولي فإننا نعتقد أن هذه المجهودات لازالت دون الآمال التي يعلقها الصانع التقليدي على حكومة التناوب مما يستدعي ضرورة الإسراع بتعبئة مختلف الإمكانيات المالية والتقنية والبشرية والقانونية لحماية الوحدات الصناعية التقليدية التي لا يخفى على أحد حجم المجهود المالي والإجتماعي الذي تتحمله ونوع المخاطر والتحديات التي تعترضه. لذا فلقد أصبحت مهام تطهير القطاع من المتطفلين وتوفير فرص التمويل وجودة التكوين كالبحث عن مسالك دولية قصد تسويق المنتوج المغربي ومراقبة الجودة على رأس الأولويات التي ينبغي أن نشكل هاجسا مستمرا لدى الحكومة ولدى مختلف المهنيين الذين لهم انقصاء أصيل لهذا القطاع الذي يعتبر مرآة تعكس القيم الحضارية والتراتية لتاريخ بلدنا العريق مما يخول له المساهمة في جلب السياح والعمل على خلق قنوات التواصل من خلال التظاهرات الوطنية والدولية.

إن قطاع السياحة الذي يمثل أحد أهم القطاعات المنتجة التي تراهن عليها بلادنا لإعطاء إنطلاقة قوية في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحكم الإمكانيات الواعدة لتقوية القدرات التنافسية للقطاع تجعلنا نعبر عن إرتياحنا للاختيارات الحكومية في هذا المجال وتنوه بمجهودات مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في إنعاش القطاع وتطويره وتطوير جودته وخدماته، ونود أن نبرز بالخصوص التدابير المتعلقة بدعم برامج الإستثمارات السياحية في إطار اللجنة الوزارية للإستثمارات التي يرأسها السيد الوزير الأول تحسين مستوى المنتوج السياحي المغربي خاصة فيما يتعلق بالخدمات والمؤسسات الفندقية بفضل الحملات المنظمة للمراقبة والتصنيف الفندقي، تحسين ظروف الإستقبال ونقط العبور وتعبئة الفعاليات السياحية الجهوية والشروع في تطهير المجال السياحي وهيكلة مهنة الإرشاد السياحي، تخفيف العبء الضريبي وإعادة جدولة ديون بعض المؤسسات السياحية، الصدى الطيب لناتج عن تظاهرة زمن المغرب بفرنسا، وإجمالا فإن مختلف المؤشرات المتعلقة بالقطاع ينبغي أن تشكل حافزا قويا لدى الحكومة والمهنيين قصد إستثمارأقصى ما يمكن من الإمكانيات التي تزخر بها بلادنا في المجال السياحي والذي يعتبر مصدرا حقيقيا للتشغيل والتنمية الإقتصادية.

من هذا المنطلق، فإننا نصوت لصالح الميزانيات التي تتعلق بالقطاعات الإنتاجية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

...شكرا، أعطي الكلمة للمستشار المحترم سيدي محمد أخطور عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، نقطة نظام للسيد المستشار.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس، بغيت نثير أننا نناقش القطاعات تهم الصناعة التقليدية والسياحة في غياب السادة الوزراء المعنيين بهذه القطاعات، فبهذه مداخلات فيها أفكار وجيهة وفيها مجهود بشري محترم، أعتقد أنه من الأليق ومن الواجب على السادة الوزراء المعنيين أن يحترموا هذا المجهود الذي يقوم به السادة المستشارون خصوصا وأن المجلس عبر خلال هذه الفترة في مناقشة القانون المالي، عبر عن نوع من التعاون مرن في مناقشة هذه الميزانية في إطار محاور ولكن على أساس أن يكون السادة الوزراء المعنيون بهذه القطاعات حاضرين وإلا إلى من توجه هذه الملاحظات؟ إلى من توجه هذه الأفكار؟ وإلى من يوجه هذا التنويه، وإلي من توجه هذه المؤاخذة؟ إننا نحتج عن غياب السادة الوزراء المعنيين بهذه القطاعات التي تناقش الآن، شكرا...

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، على ملاحظاته الرئاسة فقط من جديد تبلغكم بأنها توصلت بكتاب يقول بأن السيد وزير الصناعة والتجارة يوجد حاليا بمهمة خارج الوطن وأن السيد كاتب الدولة المكلف بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية سيلتحق بمقر المجلس بعد قليل ونحن ننتظره . أكيد حاولنا أن نؤجل كل المناقشة للقطاعات السادة الوزراء غير متواجدين ولكن أظن أن الوقت أزحمنا خصوصا وبعض السادة ممثلي الفرق يحتجون كونهم لم ... لذلك ارتأت الرئاسة أن تدرج متدخلا لكل فريق ثم بعد ذلك نمر لكل إلى الشوط الثاني : تدخل عن كل فريق سيدي محمد أخطور سأعطي الكلمة لمتدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار ثم بعده لفريق الحركة الشعبية إلى غير ذلك إذن سيدي محمد، تفضلوا، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد أخطور:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء المحترمون

السادة المستشارين

أيها الحضور الكريم

باسم فريق التجديد التقديم الديمقراطي ننوه بالعمل لقد موه السادة الوزراء في تقدم بمهم للعروض لقد موه في تقديم اللجن ، ولي كانوا عروض واضحة وتمت مناقشتهم داخل اللجن وتبين بكل وضوح الإمكانية لي عند الدولة والنقص لي كاين في كل ميزانية ميزانية، ولكن تبين الإرادة مهمة وهي أهم من كل شيء، إرادة هذه الحكومة إرادة السادة الوزراء في العروض والشفافية والنزاهة صوتنا لصالح السادة الوزراء في تقديمهم للميزانية، ولكن لابد من بعض الملاحظات:

أولا : المغرب منذ 7 سنين وهو يعيش جفاف وبالخصوص في السنتين الماضيتين، هادوك السنوات... المجهود لي قامت به الحكومة ولي مهم مايزيد على 10 ملايير لي تقدمت بها الحكومة في إطار نقص من آثار الجفاف على العالم القروي ولكن مع الأسف، الطلبات كثرت جدا والجفاف خصوصا، بل يمكن القول أن المناطق الجنوبية أصبحت منكوبة لأنها الثروة الحيوانية لعند المملكة كلها في الجنوب وأصحبت مناطق منكوبة اليوم مابقات قضية بهائم تتصوت عاد والبشر لي ما تلاماعندوش والشعير لي جبر عاد عايش به الناس وماكافي.

المشاكل موجودة كثيرة، ولكن ماجاء في تصريح الحكومة بين على أننا ماشي في الطريق الصحيح لمعالجة هذه المشاكل لي عشنها لعدة أسباب: السبب الأول وهو الجفاف من جهة، والسبب الثاني هو السياحة عندنا عرفت واحد الركوض، الصناعة التقليدية كذلك عندها مشاكل، التشغيل عنده كذلك مساكل، يد عاطلة، شباب دعمت الدولة باش يعدلوا المقاولات الصغرى، ولكنهم الكثير منهم نظرا لأن ماكاينش

رواج، الرواج ضعيف جدا، السبب كاين سبب الجفاف من جهة الماء أثر على كل شيء لأن... وكاين من جهة ثانية الأزمة الدولية ليعيشها العالم ومن جهة واهو علاقتنا مع السوق الأوروبية المشتركة، أنتم تعرفون جيدا، السادة الوزراء، السادة المستشارون، على أن حدودنا كلها بوابة إفريقيا، ولكن في اتجاه أوربا، حدودنا كلها جاءت مع إسبانيا، من جزر الخالدات الى سبتة ومليلية، يعني الحدود كلها جات مع إسبانيا، وإسبانيا هي المتضرر الأول والوحيد في عدم تجديد الإتفاقية ديال الصيد البحري مع أوربا، لهذا أصبح... عدو واضح لا في منتوجنا، لا في تسويق المنتوج الفلاحي، أصبح متأثرو منتوج الصناعة التقليدية أصبح متأثر، اليد العاملة أصبحت متأثرة، المرور من الحدود الإسبانية أصبح كذلك ما يتفهم، على المستوى السياسي كذلك، عدونا شكون يد عمو، وشكون يمولوا، الإعانات لي نجي من الجمعيات غير الحكومية، وشبه الحكومية الإسبانية، إذن صبحت هي نظرا أنها هي الوحيدة المتضررة، أكثر تضرر من عدم تجديد الإتفاق مع السوق الأوربية المشتركة.

إذن صبحت سياحتنا متأخرة صبحت كل متأثر من عدة مسائل، الجفاف، الأزمة الإقتصادية الدولية والعلاقات مع السوق الأوربية المشتركة، تنعرفوا اوربا ماشي بحال الدول العربية فجامعة الدول العربية ألمانيا ماكتصيدهم، ماكنيشي الصيد، ولكنهم متضامنين، دول ماعندهم بها علاقة ضامنوا مع إسبانيا لهذا نسجل وننوه بموقف الحكومة في المفاوضات وندعم الحكومة في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد، نعم للتجديد ولكن لفائدة المغاربة، نعم للتجديد للإتفاق، ولكن ماشي بحال دوك الإتفاقات الماضية لكانت الثروة تمشي وماكاينة فايدة، نعم للتجديد والشراكة مع السوق الأوربية المشتركة، ولكن نعم للأطروحة المغربية لي قدمت بها وزارة الصيد والمفاوضات لي قامت بها وننوه بها ونشجعها ونلتمس منها أن تبقى صامدة في مواقفها لأنها مواقف نبيلة، معقولة، قانونية، هادي ثروة ديالنا ندرو منها فايدة، بغينا يستفاد منها قطاع الفلاحة حتى منتوجنا مايبقاش عنده المشاكل لي طارحين عليه الأوربيين، خاص المنتوج ديلنا يدخل مميز وفي جميع الأسواق الأوربية وبدون شرط وخاص السياحة ديالنا تعود مستفيدة، تسهيل وكذلك التجارة والصناعة الإستفادة من هذا الإتفاق، إذن إتفاق لي في صالح يد عاملة، لغادي يجيو يستثمروا عندنا، وكل مستثمر أجنبي دار استثمار سيمكن من تشغيل مجموعة كثيرة، وكذلك البواخر ديالنا استفادت من هذا الموانئ لي تبناو بعدة ملايير... يجيو ويهزهم الممثل ديالهم في الشانطة ديالو يوزعوا في ميناء بالماص، خاص التوزيع ديلهم والمراقبة تستفاد منها داخلة أكادير، هاذ الموانئ لي هم يصيدوا فيهم البواخر الإسبانية... ديال الموانئ ديال البلديات لطاكس مونسيال يعود يأدوها في الموانئ ديالنا وعمالنا 60٪ من العمال على متن البواخر يغوتوا... الدولة الموريتانية ماتتساو الدولة الموريتانية في 76و77، فاش كانت في الداخلة... كانت نماو كنت ممثل لمنظمة البواخر الإسبانية... موريتانيا كانت كل باخرة تجي وتدخل الميناء الداخلة وتخلص 200 أو قية لطاكس للبلدية واخا البلدية في موريتانيا ماهي خالية، ولا قربت تتاع والمياج ديال الفيل لهاز ولصاك ديال لوفان وس التجاني الكاتب العام يعرف جيدا أن هذا كان كاين، كان بينهما ارتباطات، إذن خاص يلا كانت أي باخرة أجنبية تعود تدخل في موانئنا ويستفاد منها البلدية والجماعة والميناء والمواطن وبياع لخضر ماشي، التمويل ديالكم واش حنا عندنا الخضر للتمويل، ديالهم يجيهم من أسبانيا... مرضاهم فيّ البحر كأننا لا وجود لهذه الدولة خاصو يعود يدخل، لكيس لبحال موريتانيا فرضت عليه بزاف... لصنص يديرو تعاون مع ل CNSS، يعني خاص استفادة في جميع القطاعات، ماشي غير قطاع الصيد وحده لا، يستفيد منها صندوق الضمان الإجتماعي، يستفيدو منها les assurances، الوكالات البحرية و.... البحرية وجميع القطاعات ولسرفيس يعني استفاد من هذا القطاع يعني عندنا الأمل معلق على قطاع ديك التروة لي عطاها لينا الله، هي هنا كثيرة، والثروة عندنا إذن أصبحت من الركائز ووزارة من أول الوزارات، يمكن القول أنها هي أم الوزارات، وأم المشاريع وهي الضامن لهذه لجميع العلاقات مع أي دولة لها علاقة بميدان الصيد لأنه أعطانا الله بحر من أكبر المياه لعندنا ، وفيه ثروة مهمة، كما نلتمس من السيد الوزير

خصوصا وزير الصيد إعادة النظر في توقيت الإستراحات والزيادة فيها لأن النتيجة عطات، ما يجري في الداخلة فاتح نوفمبر ماشي هو 2000 ماشي هو فاتح نوفمبر 1999، النتيجة ديالها، ولكن كذلك يلاحظ على أن المنتوج صغير جدا، كان يخصوا وقت، باش... أكثر من ذلك يعيش أكثر، إذن في فريقنا نصوت لصالح هذه الميزانية وندعموا الحكومة ولكن في نفس الوقت نلاحظوا على الحكومة حتى يعرف الشعب المغربي على أنها حكومة ونوابها معها ماشي غير يصفقوا لهذا لكال، الخطأ نصلحوه، ونبنيوا للوزراء ديالنا وفي نفس الوقت نشجعوهم وندعمهم على المواقف لي يتاخذوا الأعمال لي يقوموا بها، ومن خلال هذا ننوه بالحكومة على المجهود الجبار لي قامت به واخا ماهو في نفس الموضوع، ولكن له ارتباط بقضيتنا الوطنية وما حققته على الصعيد الدولي من إنتصارات نؤكده نظرا، بدون استقرار وأمن ماكاين لا إقتصاد ولا طموح وماكاين أي حاجة، يعني ننوه مرة أخرى بالمجهود لي قايمة به الحكومة على صعيد دولي فيما يتعلق ب... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة لآخر متدخل في القائمة الأولى، المستشار المحترم السيد أحمد أخميس عن الفريق الكنفدرالي.

المستشار السيد أحمد أخميس :

إخواني المستشارين،

قبل أن أبدأ في تدخلي، ألاحظ على أنني سألقي خطابا في قاعة فارغة، سواء تعلق الزمر بالوزراء أو بالمستشارين أيضا، وهذه إشكالية حقيقية..

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني بإسم الفريق الكونفدرالي أن أتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة ضمن إختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية برسم ميزانية 2001، تدخلنا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل لن يعدو أن يكون عبارة عن عناوين كبرى لأهم الإشكاليات المطروحة في هذه القطاعات الإستراتيجية.

أولا الطاقة والمعادن :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

نسجل بأسف على أن السياسة الحكومية في هذا القطاع افتقدت ومنذ إستقلال بلادنا إلى سياسة إستراتيجية واضحة ودقيقة تنطلق من الدور المحوري لهذا القطاع إقتصاديا وموقعه الهام أمنيا، وفي غياب هذه الإستراتيجية راهنت الحكومة على عملية الخوصصة، فعملت على تفويت كل مكونات هذا القطاع خاصة المربحة منها، وعلى رأسها: المناجم، والصناعة البترولية/ لا سيمر ولم تستثن لحد الآن إلا قطاع الفوسفاط الذي بدأ هو بذاته يتهيأ للخضوع لعملية الخوصصة، وبالفعل قد إستمرت بعض المؤسسات العمومية تشرف على هذا القطاع لكنها بأسف تشتغل خارج الإشراف الفعلي للحكومة تعلق الأمر بالتدبير المالي والسياسة الإقتصادية والإجتماعية لهذه المؤسسات بالرغم من دورها المحوري في المعادلة التنموية ببلادنا، إن الغياب التام لمتابعة الحياة المنجمية ببلادنا وإعتماد سياسة الإنتظارية أدى إلى كوارث ومآسي حقيقية ذهب ضحيتها آلاف العمال كما هو الشأن بالنسبة لعمال جبل عوام، وعمال جرادة. والآن قد يلقى عمال تويست نفس المصير نتيجة قرار الإدارة بإغلاق هذا المنجم وتسريح 400 عامل، يضاف إلى كل هذه العوامل غياب المواكبة التشريعية لتطور هذا القطاع، وهذا ما أدى ويؤدي إلى ضياع حقوق العديد من العمال على المستوى المادي والإجتماعي.

وتبقى إشكالية التقاعد والوضعية غير الطبيعية للصناديق الداخلية من جراء الخلل المالي وسوء التدبير، مما خلق توترات إجتماعية مطردة ومستمرة، خاصة داخل قطاع الفوسفاط مما يتطلب فتح تحقيق حول الوضعية المالية وطريقة تدبير هذه الصناديق بإشراك النقابات،

والأدهى والأمر من كل هذا أن القوانين حتى في حالة وجودها فإنها لا تطبق مثال ذلك تغييب ممثلي العمال في المجالس الإدارية وعدم تكوين اللجن الإستشارية ضدا على إرادة المشرع وفي إطار التحولات التي عرفتها المقاولة المغربية، ونظرا لاستلابنا بالتجارب الغربية المستوردة عرف هذا القطاع إنتشار المقاولة من باطن المقاولة، وهذا ما زاد من إنتشار الفوضى والزبونية والمحسوبية في هذا القطاع، في غياب مراقبة حقيقية لهذا النوع من الشركات العاملة في قطاع المناجم، يضاف إلى كل هذا غياب سياسة ديبلوماسية إقتصادية يفترض أن تعمل على تحسين وضعية صادراتنا على مستوى الأسواق الدولية مثال الفوسفاط ومشتقاته، وكذلك غياب ملاءمة ومواكبة التشريعات للتطور التكنولوجي والصناعي الذي عرفه القطاع المنجمي ومثال ذلك (غياب قانون خاص بالصناعات الكيماوية).

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن أزمة هذا القطاع هي أزمة مركبة وهيكلية باتت تفرض عليكم كحكومة فتح حوار شامل حول واقع ومستقبل هذا القطاع الحيوي من أجل صياغة ميثاق جديد يخص القطاع المنجمي والعامل المنجمي، في إنتظار ذلك سنستمر من موقع مسؤولياتنا التاريخية في إطار مركزيتنا المناضلة الكونفدرالية الديمقراطية في النضال من أجل حماية القطاع وتحسين أوضاع العاملين به، وفرض مفاوضات جماعية حقيقية بين كل المكونات وأطراف الإنتاج ببلادنا.

محور الفلاحة والتنمية القروية :

بخصوص المجال القروي بصفة عامة ومعاناة ساكنته وأسباب هذه المعاناة، نؤكد على مواقفنا وآرائنا التي عبرنا عنها بمناسبة القوانين المالية السابقة، أثناء مناقشة ميزانية الوزارة المشرفة، ونؤكد أيضا على الحلول التي اقترحناها للنهوض بهذا المجال الذي يحتل مكانة ريادية للعب أدوار مهمة في كل سياسة تطمح لأن تكون تنموية، ونؤكد ثالثا على ما أعتبرناه مدخلا للإهتمام بالعنصر البشري حين سطرنا أهم عناصره في شكل نقط ذات طابع مطلبي إستعجالي...

ونضيف أن واقع الحال في المجال الفلاحي المغربي يعرف:

1 - إستمرار الفساد الإداري في جميع مناحي الحياة بالمجال القروي، بل وآخذ في الإستفحال والتمادي.

2 - ظاهرة المحميات الخارجة عن دولة الحق والقانون التي تمنع دخول مفتشي الشغل إلى ترابها وترفض تطبيق قانون الشغل بكل محتوياته وهي ظاهرة آخذة هي أيضا في الإنتشار والتوسع.

3 - إستمرار الضعف على مستوى البنيات التحتية وهو ما يشكل مظهرا من مظاهر التمايز المجالي.

4 - إستمرار ضعف الخدمات الإجتماعية من صحة وتعليم وسكن وغيرها.

إن إنقاذ المجال القروي أولا ودائما يقتضي محاربة الفساد الإداري- ومحاربة المضاربات والوساطات- وحماية المنتوج الفلاحي- وتأهيل الفلاحين- وتمويل مشاريعهم في هذا المجال- وضبط سوق الأسمدة والمواد الكيماوية والبذور.. هذه وغيرها، كلها شعارات تقتضي لتطبيقها بنجاعة:

1 - وضع إستراتيجية فلاحية ترتكز على قاعدة توسيع الأراضي المسقية للإنتقال من محاربة آثار الجفاف إلي محاربة الجفاف، مع الإهتمام بوضع خريطة فلاحية ترتكز على التخصص وفق دراسة علمية للتربة والخصوبة وصلاحية نوعية المنتوج الملائم للمناخ...

2 - إن نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب تجاوز أسلوب "وضع السياسة الفلاحية" دون تحصين تحقق أهدافها بآليات الصيانة والتتبع في الميدان.

3 - الإهتمام بالعنصر البشري بالشكل الذي يجعله الهدف من تنشيط المجال الفلاحي بداية ونهاية.

4 - وضع هذه الإستراتيجية في إطار تظافر كل الجهود الحكومية وكل المتدخلين في هذا القطاع للنهوض بالمجال القروي على مستوى البنيات التحتية والخدماتية.

- محور الصيد البحري:

إن ما يتعرض له المغرب من ضغوطات لحمله على التراجع عن موقفه بخصوص عدم تجديد عدم تجديد إتفاقية الصيد مع الإتحاد الأوربي، يحمل الجميع دولة ومؤسسات، حكومة وفاعلين سياسيين وإقتصاديين وإجتماعيين، على ضرورة طرح السؤال : " أية شراكة مع الإتحاد الأوربي في هذا القطاع؟ وضمن أية أبعاد؟ وفي إطار أية هندسة جيو إقتصادية جديدة".

إذا كان لهذا القرار إيجابياته في إتخاذه، فإن الحكومة مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى من منظور تقديرنا الكونفدرالي، بأن تتعامل بمنتهى الصرامة والوطنية مع هذا الملف، بإعتباره ضرورة تنموية ملحة بالنسبة للمغرب والمغاربة، عوض التعامل معه بمنطق الحكومة المكرهة والضغوط عليها، من طرف اللوبيات الخارجية أو الداخلية، التي تضع مصالحها فوق كل إعتبار ولو أدى الأمر إلى العصف بالمصالح العليا للوطن، إنطلاقا من هذه القناعة نطالب بوضع إستراتيجية وطنية للنهوض بقطاع الصيد ببلادنا لتمكينه من تحقيق ثلاث غايات أساسية: أولا امتصاص البطالة وخلق فرص للشغل ثانيا: تدعيم وصيانة الأمن الغذائي للمواطنين ثالثا: تدعيم وصيانة إستقلال القرار الوطني.

- محور التشغيل:

إن وزارة التشغيل والتنمية الإجتماعية والتكوين المهني هي المسؤولة عن سياسة الحكومة في ميدان التشغيل، ومحاربة البطالة والأمية، وإليها تسند أهم المهمات والتي هي ضرورة النهوض بالمفاوضات الجماعية بين مختلف الشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين بتفعيلها وإخراجها من المأزق الذي ظلت فيه حتى اليوم، وقبل التطرق إلى هاته العناصر لابد من التأكيد على ضرورة الإهتمام بالعنصر البشري العامل بوزارتكم لأنه هو الأداة لتنفيذ كل المخططات والبرامج، لذلك لابد من تحسين أوضاعه عبر فتح حوار بناء مع نقاباتهم والإستجابة للفهم المطلبي، كما ندعو إلى الإهتمام بأوضاع مفتشي الشغل، عبر تمكينهم من آليات العمل المادية والقانونية وتوسيع إختصاصاتهم.

إن الشغل شرط من شروط المواطنة، والسياسة المتبعة في هذا الميدان منذ عقود وإلى الآن أبانت عن عجز كبير، نتيجة غياب استراتيجية واضحة تنقذ شبابنا من الضياع. لذلك لابد من سياسة بديلة للتشغيل، تعتمد قبل كل شيء كل الإمكانيات والطاقات الذاتية والثروات الوطنية، سياسة تنطلق من مقاربة جديدة تعتمد التعبئة الوطنية وتوظيف كل إمكانيات الإعلام والحوار والتواصل.

إن عالم الشغل عالم متشابك ومرد ذلك غياب إرادة حقيقية لحل النزاعات الإجتماعية بين الفرقاء، وما نلاحظه اليوم هو إستمرار للأمس من خلال تكالب مصالح الباطرونا وإجهازها على مصالح الطبقة العاملة، فبأي منطق يتم التغاضي عن التحايل على القانون والإغلاق غير المبرر لعدة مؤسسات، وعدم إحترام ساعات العمل القانونية وعدم إحترام الحد الأدنى للأجور حتى من طرف الدولة التي تعتبر الباطرون الكبير.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذا كان إحداث الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل أصبح ضرورة لكي تلعب دور الوساطة في تشغيل الأطر والكفاءات، فإنه بصدور القانون المحدث لها والمرسوم التطبيقي لهذه الوكالة في شهر يونيو 2000، تم حذف مكاتب الشغل التي كان لها دور إلزامي في تشغيل فئات إجتماعية ذات أوضاع صعبة من الشعب المغربي، لذا نسائلكم السيد الوزير حول مصير هذه الفئات الإجتماعية التي كانت تتكلف بتشغيلها مكاتب الشغل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في إطار إهتمام مركزيتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بموضوع السكن الإجتماعي لصالح الطبقة العاملة، نؤكد لكم السيد

الوزير أن إدارة صناديق العمل تتوفر على صندوق خاص بقروض السكن لفائدة الموظفين والأعوان ونسبة الفائدة لا تتعدى 4٪، السيد الوزير، إلا أن ما يثير الإنتباه أن هذه القروض أصبحت حكرا على كبار الموظفين والأطر (رؤساء دواوين، مدراء)، صغار الموظفين والأعوان من إداريي وهيئة تفتيش يشكون من الإقصاء الذي يطالهم في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لم يقف الأمر عند حدود الإستفادة من هذه القروض المخصصة للسكن، على الرغم من أن العديد منهم يتوفر على مسكن خاص به، بل لا يتم إرجاع هذه القروض التي تدخل في إطار المال العام لذا نطالبكم من أعلى هذا المنبر بإجراء تحقيق نزيه مع الكشف عن جميع المستفيدين من هذا القرض المخصص للسكن ولم يلتزموا بإعادة ديونهم إلى الإدارة المعنية.

إن الحل موجود في مفاوضات حقيقية وفي ردع المتلاعبين وفي تنفيذ الأحكام القضائية لصالح الطبقة العاملة، وفي مدونة للشغل تراعي حقوقهم وتضمن لهم الإستقرار.

محور الصناعة والتجارة

نذكر بأن منطلقنا كمركزية نقابية مناضلة هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والرفع من مستواها المادي والمعنوي لتأهيلها كي تنخرط في عملية التنمية والإسهام في الرفع من مردودية المقاولة التي أصبحت اليوم أمام وحش العولمة مطالبة بتثبيت ثقافة المواطنة، وذلك عبر الإهتمام بالعنصر البشري الذي يتطلب وجود مناخ ملائم للعمل وتطوير كفاءته والرفع من مردوديته.

إن الإجراءات المتضمنة في الميزانية الفرعية لهذا القطاع لن يكون لها أي دور حقيقي في غياب هيكلة تنظيمية واضحة، لهذا لابد من:

- أولا : إصدار النص المنظم لهيكلة إختصاصات الوزارة وتعديل المرسوم الأساسي الخاص بموظفي الوزارة وتحيينه.

- ثانيا : دعم العمل الجمعوي داخل الوزارة بتمكينه من موارد مالية إضافية وعقلنة صرف التعويضات بأشكاليها المختلفة.

- العمل على عقلنة الوسائل المادية والبشرية مع ضمان فعلي لمصالح الوزارة والموظفين، خصوصا بعد أن تم إدماج وزارة التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة.

إن المقاولة المغربية اليوم، وفي ظل التحولات الحالية والمستقبلية، ما تزال تبحث عن الحلول السهلة كإبتزاز الدولة وهضم حقوق العمال، مع العلم أن أفقها كوجود يقتضي تجسيد مشروعية الفعل الإقتصادي بإعتباره عملا وطنيا يهدف إلى خلق فرص الشغل وإحترام القانون وأداء الأجور وعدم التملص من الضرائب والإسهام في خلق الثروة الوطنية وتقوية النسيج الإقتصادي.

- محور الصناعة التقليدية :

نؤكد على ضرورة الانتباه العاجل لوضعية هذا القطاع وآفاقه، وذلك بالبحث عن حلول ناجعة للصعوبات التي تعترضه لحماية المنتوج الوطني ودعمه، والاهتمام بأوضاع العاملين بهذا القطاع.

- محور السياحة:

إن قطاع السياحة يعتبر نموذجا خاصا وفريدا، حيث عرفت الادارة الوصية على هذا القطاع رقما قياسيا في تعاقب المسؤولين عليها من وزراد وزراء، وكل مسؤول يأتي بمبادراته التي تلغي سابقتها، وكل هذه المبادرات لازالت محدودة.

إننا وإن كنا نسجل نموا في هذا القطاع فإننا نؤكد علي وجود عناصر سلبية لابد من تداركها لتطوير القطاع:

1 - غياب بنية تحتية صلبة قادرة على تشجيع الإستثمار في القطاع.

2 - ضعف المنتوج السياحي الفندقي.

لذلك يجب وضع إطار شمولي يحدد المهام، ويوجه الإستراتيجية الكبرى للوزارة مع تشخيص معوقات النمو السياحي، وكذا إشراك جميع الأطراف المعنية والفاعلة من نقابات وقطاع خاص...

وختاما، نؤكد السادة الوزراء علي ضرورة الإهتمام بالوضعية المادية والإجتماعية لشغيلة قطاع السياحة وذلك عبر:

- ترسيم المؤقتين:

- إدماج ذوي الشهادات العليا فقي السلاليم التي يستحقونها.

- تطبيق القوانين والمذكرات والمراسيم الوزارية مثل قرار الوزير الأول الصادر في 9 يناير 1987.

- تطبيق النظام الداخلي النموذجي لمؤسسات التكوين المهني الفندقي والسياحي الموقع من طرف وزير السياحة بتاريخ 21 غشت 1995.

- إعادة النظر في برامج ومناهج التكوين المهني الفندقي والسياحي، حتى تتلاءم مع متطلبات السوق السياحي وكذا إعادة النظر في هيكلة مديرية التكوين والتعاون خاصة القسم البيداغوجي.

- وضع مقاييس واضحة ومنطقية لتعيين:

* المندوبين بالداخل والخارج.

* مديري مؤسسات التكوين المهني الفندقي.

هذه السادة الوزراء، اخواني المستشارين، السيد الرئيس العناوين التي نريد أن نطرحها في هذا التدخل. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

ونرجع الى قطاع الصناعة التقليدية ونعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد إبراهيم الحب من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد إبراهيم الحب:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية برسم السنة المالية 2001، إن أهمية هذا القطاع تكمن في المساهمة التي تقوم بها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي حيث يساهم في تمويل عدد هام من الشباب العاطل وعداده لأنشطة المقاولات الصغرى والمتوسطة، كما يحافظ علي ثرواتنا الحضارية ويساهم في جلب العملة الصعبة وتنشيط السياحة، إن الغلاف المالي المخصص للقطاع الإقتصاد والإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية برسم السنة المالية 2001، وإن كان لايستجيب لمتطلبات وطموحات الساهرين والعاملين في القطاع، فإنه علي العكس من سابقيه عرف ارتفاعا سيمكنه من إنجاز ما تضمنه برنامج قطاع الإقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية، وقد اعتبرت الوزارة أن الاعتمادات المخصصة لهذه القطاعات ستمكن من مواصلة عملية إرساء التوجهات الجديدة في إطار إستراتيجية إقتصادية جديدة، وسنعمل خلال هذا التدخل على مناقشة الميزانية من خلال برامج العمل المعتمدة من طرف الوزارة خلال السنة المالية 2001 والتي يتضمن المحور الأول الاقتصادي الاجتماعي.

سنعرج في البداية إرتياحنا للتدابير التي تقوم بها الوزارة الوصية في إطار التغيير الحكومي المتعلق بهيكلة الوزارة وذلك بخلق بنية اقتصادية واجتماعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة مع إعادة هيكلة قطاع الصناعة التقليدية، ونؤكد إرتياح أسرة الصناعة التقليدية لقرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بإحداث هذه الوزارة التي ستأخذ على عاتقها مهمة تحديث أساليب تدبير القطاعات التابعة لها ومن بينها الاقتصاد الاجتماعي الذي يرمي إلى توحيد الصناع في إطار قادر على الدفاع عن مصالحهم وتحسين وضعيتهم وتطوير أساليب عملهم ومواجهة المناقشة القوية لاقتحام أسواق جديدة.

ثانيا: المقاولات الصغرى والمتوسطة:

بالنسبة لهذا القطاع، فإننا نسجل بارتياح العمل الذي تقوم به كتابة الدولة المتعلقة بإحداث تدابير ووضع إستراتيجية للعمل وإعداد النصوص التطبيقية وفي هذا الإطار ندعو الوزارة الوصية إلى التعجيل بهذه التدابير في إطار التعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بالجرف الاصفر يوم 25 شتنبر 2000 حيث دعا جلالته الحكومة والبرلمان الى الإسراع بقرار المشروع المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة وبخصوص برامج توفير التمويل المناسب للمقاولات ننوه ببرامج الوزارة الهادف الى تنويع مصادر التمويل بإبرام إتفاقيات مع مؤسسات بنكية وإعداد هياكل شركات التكافل وتعميمها على مختلف الجهات، إلا أن المشاكل التي تعاني منه شركات التكافل تكمن في عدم تمكين مجالسها من إتخاذ قرارات منح القروض.

ثالثا: قطاع الصناعة التقليدية:

نسجل بارتياح عزم الوزارة على عقد مناظرة وطنية للصناعة التقليدية خلال سنة 2001 تتوج بإصدار كتاب أبيض وصياغة مشروع ميثاق للصناعة التقليدية، هذه المناظرة التي تستجيب في الحقيقة لمطالب الصناع المتكررة والمتعاقبة بعقد مناظرة وطنية يخرج منها القطاع بتوصيات تعطي إنطلاقة لهذا القطاع، بالإضافة لبرامج الوزارة المتعلقة بإنعاش المنتوج التقليدي، نعتبر أن إحداث مناطق للأنشطة الحرفية وقرى للصناعة التقليدية وإن كانت ستساهم في خلق فضاءات للعمل والإنتاج، إلا أنها تقتضي تمكين الصناع من مجموعة من التدابير من بينها تمكين القطاع من قطع أرضية من المناطق الصناعية وتمتيع الصناع بإمتيازات عند التصدير وذلك بتخفيض تكاليف النقل والشحن وتنظيم معارض محلية وجهوية ودولية للتخفيف من الكساد الذي يعيش فيه القطاع، ومن جهة أخرى نسجل بارتياح مشروع الوزارة في برامج إصلاح وترميم العديد من المجمعات وذلك من أجل تطوير الخدمات التي تقدمها هذه البنايات كفضاء لعرض المنتوج التقليدي والتعريف به والترويج له، وتنتهز هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة قيام الوزارة بالتدخل لدى مختلف فعاليات قطاع السياحة لإدراج هذه المجمعات ضمن برامج زيارات للسواح، كما نعتبر أن القطاع يحتاج إلى مجموعة من التدابير التي لدينا بها عدة مناسبات ومازلنا ننادي بها لكوننا مؤمنين بفعاليتها وضرورتها وهي تنظيم ضرورة التعجيل بإخراج مشروع تنظيم الحرف إلى حيز الوجود وضع حد للمشاكل التي تتخبط فيها مجموعة من الحرف.

- الضرائب :

إن إعادة النظر في القوانين الضريبية بالنسبة للصناع التقليديين ضرورة لجعلها ملائمة لطبيعة عملهم الحرفي ومشجعة لإقدام الشباب على إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة في قطاع الصناعة التقليدية، كما نطالب بتعميم إستفادة جميع صرف الصناعة التقليدية من التخصيص على الضريبة على القيمة المضافة الذي استفاد منه قطاع الحلاقة والسياحة.

- التغطية الإجتماعية :

نجدد مرة أخرى ضرورة استفادة الصناع التقليديين من التغطية الإجتماعية تلائم خصوصية القطاع، وندعو في هذا المجال وزارتنا الوصية للعمل من أجل متابعة هذا الملف بالتنسيق مع غرف الصناعة التقليدية وجامعتها.

- توسيع إختصاصات غرف الصناعة التقليدية :

إن توسيع إختصاصات غرف الصناعة التقليدية سيمكنها من تفعيل دورها لتساهم في إعطاء ديناميكية أكثر للقطاع التقليدي كما سيساعدها على مسايرة التحولات المهنية والإقتصادية والإجتماعية محليا ووطنيا وأجنبيا.

- الحرص على جودة المنتوج التقليدي :

ننوه ببرنامج الوزارة الوصية المتعلقة بتوخي الجودة ولتحقيق هذا الهدف لابد من إرساء آليات لتحديد المواصفات لضمان جودة المنتوج التقليدي وتوفير المواد الأولية ذات الجودة العالية بأسعار مناسبة.

- رابعا : القطاع التعاوني :

نسجل بإرتياح برامج الوزارة على مستوى مساندة القطاع التعاوني وتنشيط التعاونيات بإعتبارها وحدات إنتاجية يتكتل فيها الصناع لمواجهة متطلبات الصفقات الكبرى والتصدير، وتحقيق ذلك يتعين على الوزارة الوصية توفير المناخ المناسب للعمل التعاوني وذلك باحترام مقتضيات القانون وتمكين التعاونيات من إطار مختص في مجالات التدابير والتسويق.

- خامسا : التكوين والتعاون الدولي :

لا أحد ينكر أن قطاع الصناعة التقليدية يعتبر القطاع الذي يستقبل أكبر عدد من الشباب الراغبين في تحسين التكوين المهني، ولهذه الغاية أحدثت مراكز تحت إشراف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية حيث خصصت إعتمادات مراكز التأهيل والتخصص المهني، إلا أن الحالة المزرية لهذه المراكز ولتجهيزاتها المتلاشية تقترض تخصيص اعتمادات تتطلب اعتمادات إضافية لتجهيزها لتقوم بالدور المنوط بها من أجل الرفع من مستوى التكوين للتخرج شباب قادرين على إنشاء مقاولات، وبخصوص برامج التكوين للتدرج المهني لدى الصناع التقليديين فإننا نطالب بتمتيع الصناع المشاركين في هذا العمل بإمتيازات من بينها الإعفاء من العبء الضريبي وتمتيعهم من تعويضات تلائم أهمية التكوين الذي يقومون به باعتبارهم أساتذة وصناع مهرة.

وفي مجال التعاون الدولي نستبشر خيرا من الجهود التي تبذلها الوزارة مع المتطلبات الدولية والدول الصديقة والشقيقة، ونلتمس من وزارتنا الوصية إشراكنا في برامج التعاون الدولي لتتمكن الغرف من تعميق التعاون في مجالات التكوين والإستفادة من تجربة الغرف الأجنبية في تسيير وتدبير وتطوير وسائل التسويق هذه جملة من التدابير والاقتراحات المستعجلة استعرضناها أمام هذا المجلس الموقر بمناسبة مناقشة الميزانية المخصصة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية برسم السنة المالية 2001، وهي ترجمة صادقة لما يعيشه الصناع التقليديون من المشاكل التي نتمنى أن تجد الحلول المناسبة لها في إطار مخطط التنمية الذي رسمته حكومة صاحب الجلالة مؤكدين مساندتنا للحكومة وتصويتنا لصالح مشروع ميزانية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية مع العلم أننا سوف لن نذخر جهدا في إبداء ملاحظتنا وذلك من منطلق إغناء مشاريع الحكومة التي تهدف إلى الرفع من المستوى الإقتصادي والإجتماعي لأسرة الصناعة التقليدية التي نرجو أن تعتز مكاسبها في ظل الوزارة الجديدة وأن تبقى مكانتها مرموقة لأنها أسرة وطنية مناضلة كانت ولازالت تحظى بالعطف المولوي والعناية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

نبقى دائما في قطاع الصناعة التقليدية أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد سعيد اللبار، ثم يبقى هناك تدخلين ديال س النميلي وس الشراط.

المستشار السيد سعيد اللبار:

بسم الله الرحمان الرحيم،

..... نلاحظ العولمة، العهد الجديد، الألفية الثالثة ميزانية بدون وزيرالسياحة ماشي شي حاجة مهمة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بتقديم موقف فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية من مشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة، السلام عليكم، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

أذكر بأن السيد الوزير المكلف بالإقتصاد الإجتماعي والصناعة التقليدية والشؤون العامة للحكومة، وينوب عن السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة والخوصصة.

المستشار السيد سعيد اللبار:

في البداية أهنىء الحكومة التي بفضل مجهوداتها وإبتكاراتها، وفي عهدها الزاهر، أصبح قطاع السياحة قطاعا ثانويا، فبعد أن كانت لهذا القطاع وزارة قائمة الذات، أصبح الآن تابعا لوزارة الإقتصاد والمالية والخوصصة والعولمة، وهذا دليل قطاع علي فشل هذه الحكومة وعلى محدودية تفاعلها مع المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

إن الملاحظة التي أدرجتها في بداية تدخلي تؤكد بالملموس أن السياسة الحكومية إتجاه القطاع السياحي أساسها العمل على التخلي التدريجي والممنهج لدور الدولة عن هذا القطاع، رغم أهميته ومكانته الإستراتيجية في التنمية ودون أدنى اعتبار للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها ولتحديات المنافسة الدولية المفروضة عليه.

السيد الوزير،

لقد أكدت بمناسبة مناقشة ميزانية الفترة السابقة، أن الدراسات العلمية العالمية التي أجريت آنذاك تفيد أن السنوات الأخيرة من الألفية الثالثة ستكون سنوات الإزدهار الكبير لقطاع السياحة في العالم، وتساءلت عن السر في عدم استفادة بلادنا من هذا النمو السياحي الكبير، وهو سؤال لازلت أتشبث به خاصة وأنكم أعلنتم أمامنا بلجنة الفلاحة أن حصة بلادنا من مجموع الحركة السياحية العالمية لا تمثل سوى 0.60٪ وأن مكانة المغرب تراجعت من المرتبة 25 سنة 93 إلى المرتبة 37 سنة 1999، إن هذه الحقيقة توضح بشكل قوي الفشل الذريع للسياسة الحكومية إتجاه هذا القطاع، وأن ما أتى به السيد الوزير أمامنا من تدابير أمام اللجنة، والتي سماها بـ "الميزانية- البرنامج" وهي في مجملها نفس التدابير التي قدمها لنا وزير السياحة في الميزانية السابقة، تبقى بعيدة كل البعد عن المشاكل الحقيقية التي يعاني منها القطاع السياحي والفاعلين السياحيين ببلادنا.

إن المهنيين والعاملين في القطاع السياحي أصيبوا بخيبة أمل من جراء سياسة الوعود، وما أدراك ما الوعود والتى تأتي ولا تأتي، ماذا حققتم لهذا القطاع منذ أن توليتم تدبير الشأن العام الوطني؟ أين هو الحوار الذي وعدت الحكومة فتحه مع الفاعلين السياحيين للوقوف على المشاكل الحقيقية لقطاعنا السياحي؟ هل رجعتم السيد الوزير إلى هؤلاء الفاعلين قبل تحضيركم لميزانية هذا القطاع، أو ما أسميتموه بالميزانية- البرنامج؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن قطاع السياحة ببلادنا يساهم بأكثر من 8٪ من الناتج الداخلي الخام، ويوفر أكثر من 620 ألف منصب شغل، ويتفاعل مع كل القطاعات الأخرى، فبازدهاره تزدهر الصناعة التقليدية، والنقل والصناعة الغذائية والخدماتية.. إلى آخره. ورغم النمو الملموس والمحدود الذي عرفه بفضل مجهودات وتضحيات الفاعلين والمهنيين السياحيين، وبفضل الإرتفاع الذي سجلته السياحة الدولية، فإن الواقع السياحي الوطني يستدعي تدابير مستعجلة من أجل تأهيله التأهيل الحقيقي الذي يمكنه بالفعل من المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، إن مهنيو القطاع يعيشون مشاكل هيكلية ستؤدي إن استمرت إلى إفلاس العديد منهم، ونطالب من هذا المنبر أن تتحمل الحكومة مسؤولية إيجاد الحلول لها، خاصة ما يتعلق منها بالنسب المهولة لمعدلات الفائدة الخاصة بالقروض البنكية في أوربا 2.5 إلى 3.3٪ في المغرب تتكلموا على 8.5 على عشرة في الواقع هي 13٪، وهناك غلاء العقارات، ومشاكل نقل السياح، والمساطر الإدارية المعقدة، وتعدد الضرائب وما أدراك ما الضرائب التي أصبحت لا تطاق.

هناك أيضا ضعف الطاقة الإيوائية التي لم تتغير منذ حوالي 45 سنة، وتقادم التشريعات والقوانين المنظمة لهذا القطاع، وتضارب الإختصاصات بين الوزارة الوصية والمكتب الوطني للسياحة الذي يعتبر وسيلة فقط لتبذير المال العام، ولم تأخذ رغم ذلك الوزارة الوصية عناء مراقبته ومراجعة إختصاصاته، كذلك هناك تبذير فاحش للمال العام

من خلال عدد المعارض التي يتم تنظيمها على مستوى قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والثقافة، وكان من الأجدى أن تقوم الحكومة بتنظيم معارض موحدة تجمع بين القطاعات الثلاث، أما السياحة الداخلية فموضوعها أكبر ومشاكلها أعوص، ويبقى المواطن المغربي هو الضحية الأولى أمام هذه السياسة العقيمة للحكومة.

السيد الوزير،

إن الفاعلين السياحيين يعيشون اليوم أزمة ثقة في سياستكم، ويتساءلون عن سر عجزكم وعدم قدرتكم على إنتهاج سياسة سياحية إستثمارية وجيهة مركزة وهادفة، ويطالبونكم بخطة عمل عاجلة، وليست بعيدة الأمد كما جاء في خطابكم، لأن المشاكل معقدة وتفرض استحضار كافة العناصر المؤثرة لمعالجتها، إن قطاع السياحة هو المستقبل البديل لقطاع الفلاحة ببلادنا، ونتمنى أملين أن تذهب هذه الحكومة إلى حال سبيلها، وتترك المجال لغيرها، ففاقد الشيء لا يعطيه.

- قطاع الصناعة التقليدية :

أما بخصوص الصناعة التقليدية فإننا في فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية نسجل بمرارة كبير الإهمال الخطير الذي لحق هذا القطاع ولحق الصناع التقليديين بسبب السياسة التي تنهجها هذه الحكومة التي اختلطت عليها الأوراق والاختصاصات، فأسندت إلى وزارة المالية قطاع السياحة، وهاهي اليوم تسند قطاع الصناعة التقليدية إلى ما يسمى الآن بوزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة وكان من الأولى والأجدى أن يلحق قطاع الصناعة التقليدية بالسياحة في وزارة مستقلة واحدة وذلك للعلاقة العضوية التي تربط بينهما ولما تمثله السياحة من رافد أساسي لتصريف وبيع المنتوج التقليدي.

السيد الوزير،

إن كل الحرفيين والفاعلين الاقتصاديين يتساءلون كما تحقق لهذا القطاع من منجزات عملية تجعل الصانع المغربي وقطاع الصناعة التقليدية نفسها يلمس التعبير ويعيش البديل في ظل هذه الحكومة التي راهنت على جعل هذا القطاع ضمن الأولويات الإجتماعية التي ركز عليها التصريح الذي قدمه الوزير الأول أمام هذه المؤسسة المحترمة، ولقد كنا ننتظر أن تحقق الوزارة الوصية ما وعدت به لإنعاش القطاع والرفع من مستوى الصناع التقليديين من خلال قرارات شجاعة ونافذة وسياسة واضحة تمكن الصناعة التقليدية ببلادنا من أن تلعب دورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحافظ على أصالة وحضارة الشعب المغربي التي يتوجها ويجسدها المنتوج التقليدي الوطني، وما يقلقنا أكثر هو أنه صدرت عن الوزراء الذين تعاقبوا على هذا القطاع منذ أن تحملت الحكومة تدبير الشأن العام الوطني عدة التزامات همت على الخصوص تنظيم الحرف والعناية بالبنيات والتجهيزات الأساسية للقطاع وإنعاش الجودة وتسهيل منح القروض وتنشيط وتعزيز التعاون الدولي والتكوين المهني إلى غير ذلك، لكن الواقع يؤكد إلى حد الآن عدم الوفاء بإلتزامهم تجاه هذه الشريحة العريضة من الصناع التقليديين والحرفيين الذين يعيشون أوضاعا مزرية وسيئة خاصة بالمدن العتيقة، وتتعرض منتوجاتهم للكساد والإستغلال البشع من طرف الوسطاء.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن فريق الحركة الشعبية يعتبر الصناع التقليديين هم صناع تاريخ وحضارة المغرب وهم اليوم في أمس الحاجة إلى من يعيرهم الإهتمام المناسب ويمكنهم من مواجهة وحل المشاكل التي يتخبطون فيها، ولن يتأتى ذلك إلا إذا أعادت الحكومة قراءتها لواقع الصناعة التقليدية وقامت الوزارة الوصية بنهج سياسة تساهم في بناء هيكل الصناعة التقليدية على الصلابة والمتانة ، ولبلوغ ذلك لابد في نظرنا من إتخاذ التدابير التالية:

- مراجعة نظام الضرائب المفروضة على الصناع والمقاولات المنتجة المصدرة وتقديم تخفيضات وإعفاءات ضريبية لذوي الدخل المحدود خصوصا تغطية اجتماعية تتلاءم مع معطيات القطاع وخاصيتها المهنية والإجتماعية.

- حل كل المشاكل التي تقف وراء عملية تنشيط الضمان الحرفي الذي يعتبر مرحلة أساسية لمسلسل توسيع التغطية الاجتماعية لكل الصناع التقليديين مع ضرورة إدماج تغطية صحية لهذا القطاع.

- مراجعة القانون الأساسي لغرف الصناعة التقليدية وإخراج قانون تنظيم الحرف الى حيز الوجود والبحث عن موارد جديدة لتدعيم ميزانيتها والرفع من حصتها من الضريبة على القيمة المضافة.

- إعادة الفعالية لمراكز التكوين المهني بمساهمة الحرفيين أنفسهم لأن تمرير المعرفة الحرفية لا يمكن أن تتم إلا من طرف الصانع التقليدي نفسه وليس داخل الفصول الدراسية.

- الزيادة في الغلاف المالي المخصص للقروض وتوجيهه نحو إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة تنعش الإستثمار في هذا القطاع، فالنظام البنكي الحالي لا يهتم إطلاقا بالمنشآت الحرفية.

السيد الرئيس،

إن الحكومة ومن خلالها الوزارة الوصية مطالبة اليوم بحماية الصناعة التقليدية من عواصف التجديد العشوائي والحفاظ على طابعها الأصيل لأن ضعفها وإنسحابها المكشوف عن عدم الصناع التقليديين جعل الأمر بيد بعض المستثمرين الكبار الذين يجلبون التقنيات الحديثة ويخلطون ما بين ماهو مغربي أصيل وما بين ماهو مستورد لطمس أصالة المغرب وتهديدها، أما التسويق والتعريف بالمنتوج الوطني التقليدي فأثر كالأمر الى المبادرات التي تستهدف الى الربح السريع دون إعتبار لمجهود الصانع التقليدي وأتعاب.

السيد الرئيس،

هذه هي بعض الملاحظات والاقتراحات المختصرة نبد لها كبديل لسياسة الحكومة حول هذا القطاع الهام، أما الميزانية المرصدة فإنها أكثر من هزيلة وسنصوت صدها وشكرا.

شكرا للسيد المستشار، إذن أعطي الكلمة س الشراط، انتما ولا سي الرميلي، نكملوا السياحة، س الرميلي تفضلوا، مازل لينا 2 متدخلين: كاين س الشراط وكاين س العذاب 2 متدخلي ثم بعد ذلك إذا أراد السادة الوزراء أن... ثم نرفع الجلسة تقريبا 12، س إبراهيم، تفضلوا.

المستشار السيد ابراهيم الرميلي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في قطاع يعتبر من أهم الصناعات الحديثة في العالم ألا وهو قطاع السياحة الذي نوليه إهتماما كبيرا ونعتبره ذات أولوية قصوى وأحد الركائز الأساسية لتنمية الإقتصاد المغربي وحل مشاكله الاجتماعية، نعم، حسب الدراسات للمنظمة العالمية للسياحة يعتبر قطاع السياحة أهم قطاع اقتصادي في العالم بحيث يشغل حوالي 300 مليون شخص في سنة 2000 أي ٪12 من مجموع الشغيلة في العالم، ويساهم بمداخيل ستصل إلى نهاية سنة 2000 حوالي 474 مليار دولار أمريكي أي ٪11.7 من المنتوج الخام العالمي وذلك من خلال حوالي 685 مليون سائح، وبالنسبة للتجارة العالمية يحتل القطاع السياحي الصف الأول ب ٪8.5 من مجموع المبادلات العالمية قبل البترول ٪7 وقطاع السيارات ٪6 وقطاع الالكترونيات ٪5 وقطاع النسيج ٪2، وفي المغرب نسجل بارتياح انتعاش السياحة ببلدنا حيث سجلت منذ أربع سنوات إنتعاشا ملحوظا فقد حقق المغرب زيادة في نسبة الوافدين ب ٪7 سنة 1996 و٪11سنة 1997 و٪10 سنة 1998 و٪17.5 سنة 1999 وستصل إلى ٪+8سنة 2000 إنشاء الله.

غير أن هذا الإنتعاش لا يرقى الى مستوى طموحنا ومستوى مؤهلاتنا، علما بأننا فقدنا حصتنا في السوق العالمية، ووثيرة الاستثمار السياحي لا تصل إلى مستوى البلدان المنافسة رغم المجهودات التي بذلت في الآونة الأخيرة، وتخوفنا كبير بأننا لن نحقق توقعات التصميم

الخماسي الذي توقع 2.700.000 سائح في هذه السنة مع العلم أننا إلى غاية 31 أكتوبر 2000 لم نحقق سوى 2.120.000 سائح بزيادة 7٪ وحسب تقديرنا لن نحقق سوى 2.530.000 سائح في هذه السنة أي 170.000 سائح أقل من توقعات التصميم الخماسي، ونشك كذلك في إمكانية تحقيق 30000 سرير عند إنتهاء التصميم الخماسي الحالي، نساند ماجاء في القانون المالي فيما يخص تقليص السقف الأدنى لإستفادة من الإعفاءات من 500 مليون درهم إلى 200 مليون درهم، ونتفق معكم بأن طبيعة الرأسمالي للصناعة السياحية والكفاءة المهنية التي تفرض ذلك ولكن، هل فكرنا كذلك في الاستثمار الوطني؟ هل فكرنا في صغار المستثمرين الذي نحتاج إليهم في تشييد وحدات فندقية بمناطق نائية بالعالم القروي بالمدن الصغيرة وكذلك المجمعات الصغيرة التي تحتوي على استوديوهات بكلفة أقل من الفنادق الفخمة التي غالبا ما تلبي حاجيات السياحة الوطنية والسياحة اسكندنافية، هناك عوائق تحول دون نمو القطاع السياحي نلخصها في ما يلي:

1 - ضعف الطاقة الإيوائية.

2 - القدرة التنافسية للمنتوج المغربي.

3 - ضعف الجهود الإنعاشية والترويجية.

4 - مشكل المنتوج بشموليته.

5 - النقل الجوي

6 - هيكلة القطاع السياحي.

ذلك بعجالة بعض العوائق التي تقف أمام تنمية القطاع السياحي تنمية مستديمة، ومن هذا المنبر يؤكد مرة أخرى حزب التجمع الوطني للأحرار بأن السياحة قطاع حيوي يجب على الحكومة أن تتعامل معه جديا وعمليا على أساس قطاع ذو أولوية قسوى للإقتصاد الوطني وهكذا نقترح على حكومتنا الموقرة:

1 - الخروج الى الوجود وبسرعة بميثاق جديد للإستثمار السياحي حافزا إستراتيجية واضحة للاستثمار على المدى القريب، المتوسط، والبعيد مع مراعاة تشجيع الإستثمار في العالم القروي وفي التنشيط السياحي.

2 - إعداد المناطق والمواقع السياحية وخلق وكالة عقارية تستجيب لحاجيات الإستثمار مع تنفيذ تعليمات صاحب الجلالة نصره الله بإحداث الشباك الجهوي الوحيد.

3 - إعادة النظر وبطريقة جدرية في الوعاء الضريبي لهذا القطاع والعمل على تقليص عدد الضرائب وتعميم نفس النسب فيما يخص الضرائب الجماعية وإلغاء الضرائب المزدوجة مع الأخذ بعين الإعتبار القدرة التنافسية للمنتوج المغربي في الأسواق العالمية.

4 - الإهتمام بالجهوية وذلك:

* بتشجيع المجموعات الجهوية للسياحة ماديا وبشريا وتعميمهم في جميع المدن السياحية.

* خلق مديريات جهوية للسياحة تتمتع بإختصاصات محددة ومدها بالإمكانيات البشرية والمادية حتى تقوم بمهامها في أحسن الأحوال.

* إمضاء معاهدة شراكة مع الجماعات المحلية المهتمة بالسياحة والتي تعتبر فاعلا مهما لم نهتم به كثيرا، كذلك مع العلم بأن السياحة تساهم في مداخيل هذه الجماعات.

* خلق لجن تصنيف جهوية.

* إنشاء غرف للسياحة على غرار غرف الصيد والصناعة التقليدية.

5 - التشجيع على تطبيق ميثاق الجودة في الخدمات السياحية بما فيها التكوين المستمر وتحسين استقبال السياح وتحسيس المواطنين بدور السياحة، وكذا العمل على إدماج دروس بالمدارس والإعداديات حول أهمية السياحة واستقبال السياح والتعامل معهم وكذا العناية بالنظافة والبيئة.

6 - هيكلة وزارة السياحة وهيكلة المكتب الوطني للسياحة، وتحديد مهامه وإعادة النظر في قانونه الأساسي لإعطائه مرونة

وإستقلالية في التسيير والزيادة في دعمه للدور المنوط به مع ترشيد برامج الإنعاش والإشهار السياحي وتشجيع الإشهار الجهوي، كما نطلب مزيدا من الإهتمام بالسوق الألمانية التي تعزف إنتكاسة مع العلم أن منتجي الأسفار الألمان إستطاعوا بفضل العولمة أن يتحكموا في مسار السوق السياحية الأوروبية.

7- حث الخطوط الملكية المغربية على مزيد من التواصل مع المهنيين والفاعلين السياحيين قصد مسايرة السوق العالمية مع تشجيعها على برمجة رحلات مباشرة من المدن الأوروبية الى المدن السياحية المغربية بأثمان معقولة ومشجعة لأن النقل يلعب دورا كبيرا في الكلفة الإجمالية للمنتوج وتشويقه وكذا تشجيع إنشاء شركات للنقل العارض.

8- تشجيع السياحة الداخلية وحث المواطنين على التعامل مع وكالات الأسفار المغربية للإستفادة من الأثمان المدروسة وجد المناسبة، هذه بخلاصة بعض الإقتراحات التي أود أن أقدمها بإسم فريق التجمع الوطني للأحرار حتى نصل الى الهدف المنشود ألا وهو قطاع سياحي حيوي يكون قاطرة الإقتصاد الوطني، وسنساند هذا القطاع مساندة تامة وسنؤازر حكومة صاحب الجلالة حتى نكون كلنا في مستوى تطلعات قائد البلاد صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشارين الشراط.

المستشار السيد كافي الشراط:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين،

السيد الرئيس،

السيدين الوزيران،

الإخوة المستشارون المحترمون،

وإن كنت أناقش مشروع القانون المالي هذا برسم سنة 2001 خاصة في بعده الإجتماعي باب التشغيل المركزية النقابية، الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، فإنه مع ذلك لابد لي كذلك من الوقوف على بعض المعطيات التي تطبع هذا المشروع بصفة إجمالية إيجابا وسلبا لا تحاملا على الحكومة أو غمطا لحقها من إنجازات حققتها فعلا، ولكن إثارة للإنتباه لأننا نريد للحكومة أن تتوقف نريد لها أن تنصت للجميع وأن تأخذ الرأي الموفق والاقتراح السديد من أي جهة كان هذا الرأي وكان هذا الاقتراح لأننا جميعا نتوخى الإصلاح والتقويم والاستقرار والخير العميم للمغاربة في مغرب تسوده العدالة في كل مجال حتى يحس كل واحد وكل واحدة بأنه مواطن حقيقة عليه واجبات وله حقوق يقوم بالأولى كاملة ويستفيد من الثانية كاملة أيضا.

– إذن من هذا المنطلق نسجل عموما لهذا المشروع وعليه ما يلي:

1- إتيانه ببعض الإجراءات الضريبية الإيجابية كتمتيع سلع التجهيز المستوردة من الإعفاء الجبائي في المشاريع التي تفوق أو تساوي 200 مليون درهم.

– إزالة نسبة واجب التضامن الوطني المطبقة على الضريبة على الشركات.

– تمديد مدة الإعفاء إلى سنة 2010 بالنسبة للفلاحة.

– وإعفاء العمليات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة.

– التفاته لقطاع نقل البضائع والأشخاص وذلك من خلال تمتيعه بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة المترتبة على الكازوال المجدولة على ثلاث سنوات إلى آخر الإجراءات الإيجابية التي أتى بها المشروع والتي لا يتسع الوقت للوقوف عليها جميعها.

ولكن هذا المشروع أيضا أتى في ظل ارتفاعه كلفة المعيشة من 0.5٪ في 1999 إلى 1.6٪ في سنة 2000 وفي ظل تراجع استيراد تجهيزات المقاولات خارج استيراد البترول من 10٪ في 99 إلى 1٪ سنة 2000.

كما أتى المشروع متوقعا لنسبة تضخم في حدود 2.5٪ ونسبة نمو في 8٪ ونلاحظ أن الشروط المرافقة لهذا في نظرنا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب لا تضمن هذا مائة بالمائة لأنه يفترض سنة فلاحية متوسطة، لأنه يعول على فتح رأسمال إتصالات المغرب، لأنه يعول أيضا على المزيد من الإقتراض الداخلي رغم الخطورة على السيولة التي تمكنها أن تحدث بمقتضى هذا الإجراء الأخير فيما سيعرض الخزينة ساعتها إما إلى طبع الأوراق المالية أو اللجوء الى الإقتراض الخارجي من جديد في حدود مرتفعة.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الإخوة المحترمون،

ماهي السياسة الإجتماعية الحكومية من خلال المشروع هذا، السياسة المحددة بالأرقام والإجراءات وأزمنة التحقيق والإنجاز؟ خاصة وأننا عدنا للعمل بالتخطيط بعد قطيعة بيننا وبينه تراخى عليها زمان ليس بقصير- بمعنى آخر ما هي سياسة الحكومة في البطالة وقد وصلت نسبتها الى 21٪ في المجال الحضري و14٪ كنسبة عامة؟ كيف نخفض منها وبأي إجراءات خاصة هذه البطالة الفاجعة بطالة الشباب المثقف؟، ماهي سياسة الحكومة في الأجور سواء في القطاع الخاص أو العام؟ بمعنى هل هي سياسة تطبيق السلم المتحرك للأسعار والأجور بعد أن تكون الحكومة طبعا قد قامت بعملية افتحاص عن حاجيات، أي ماهو الدخل الحيوي الذي يمكن للعامل والموظف أن يعيش به؟ أي هل سياسة دراسة مستلزمات (القفة) أو سياسة تطبيق قانون السلم المحرك للأسعار والأجور.

ماهي السياسة الحكومية في العلاقة بين ضرورة تنامي الاستهلاك والإنتاج لضمان دورة اقتصادية مهة للمقاولات؟ ماهي السياسة الحكومية في النظام الضريبي المسنون على الأجور والذي يثقل كاهل الطبقة الشغيلة المغربيةلارتفاع نسبه التي تبدأ من 14٪ وتنتهي ب 44٪ خروجا عما تم الإتفاق عليه وهو 41٪ فقط- وهنا أفتح القوس لأقول كفى من استعمال الفصل 51 كلما تعلق الأمر بإجراء يمس مداخيل الخزينة وكفانا كذلك من الوقوف على بدايات الأمور في بعض الأحيان لأن تخفيض الضرائب على الأجور والأسعار صحيح في مرحلة أولى سينتقص من مداخيل الخزينة ولكنه حتما سيكون له مردود إيجابي على أمد لأننا به نحفز على الإستهلاك وتقوي به الطاقة الشرائية وبالتالي كلما ارتفع الإستهلاك إستفادت الخزينة من المحاصيل الضريبية وأذكر الحكومة كذلك بأنها خلال التفاوض الاجتماعي الذي أفضى إلى توقيع إتفاق 19 محرم الأخير كانت قد وعدت بأنها ستعاود النظر في الاقتطاعات الضريبية على الأجور.

وكذلك ماهي السياسة الحكومية من خلال المشروع هذا في باب دعم المقاولات التي تحتاج إلي دعم مالي بشروط تفضيلية حافزة لما تكون هذه المقاولات في حاجة إلى تطوير أو توسيع مجالات أنشطتها الإنتاجية دعما لخلق فرص الشغل الجديدة؟، وأيضا ماهي سياسة الحكومة من مواجهة موجات الإغلاقات التي تتعرض لها الطبقة العاملة يوميا، وهي إغلاقات إرادية بعض أحيان وغير ارادية في البعض الآخر بمعنى أين هو صندوق التعويض عن البطالة الذي كنا إتفقنا على التفكير فيه شكلا وتمويلا بغاية مساعدة الفاقدين لشغلهم حديثا ولمدة محدودة، اتفقنا على التفكير فيه في التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 وأعدنا الحديث عنه كذلك في الجولة التفاوضية بين المركزيات النقابية والحكومة في 19 محرم، ثم ماذا يقول المشروع المالي هذا في موضوع السكن الإجتماعي الذي قرره المغفور له الحسن الثاني والذي تكونت له لجنة خاصة به بمقتضى آليات إفعال بنود التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 هذه اللجنة التي عقدت عدة اجتماعات وتقدمت بخطوات جبارة من بلورته إلى واقع بقبول تام من أرباب العمل والحكومة وكذلك والشغالين كل حسب نسبة مساهمته.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الإخوة المحترمون،

إننا لما نستقرئ مشروع الميزانية هذا نجده فقط يتحدث عن إلتزامات المصاريف في الوظيفة العمومية ويعتبرها من جملة الإكراهات

أيضا- ولكم إستوقفتني ملاحظة صريحة شفافة من السيد وزير المالية والإقتصاد لما كان يجيب على تدخلات السادة رؤساء الفرق بالمجلس الموقر هذا وذلك حينما تعرض للمجهود الحكومي في تخصيص 34 ألف منصب شغل في ميزانية 2000و2001 وقال بأنها مناصب احتياج وليست مناصب تدخل في إطار برنامج أو سياسة محاربة البطالة- والإتحاد العام للشغالين بالمغرب بهذا الموضوع يقول للحكومة كم هي مناصب الشغل التي تشغر كل سنة بالوفاة أو بالتقاعد التام أو النسبي حتى نعرف فعلا ماهي المناصب الحقيقية التي تم شغلها بالإحداث سيما وأن القرار الصادر سنة 90 والقاضي بعدم التشغيل في المناصب الشاغرة بمفعول الأسباب أعلاه لايزال ساري المفعول ثم هل فعلا اكتفينا من الوظيفة العمومية؟ هل أشبعنا حاجياتنا من الأطباء والممرضين والمعلمين والمهندسين إلى آخره هذا هو الإستثمار الحقيقي بإعتبار أننا لما نحسن الخدمات ونحسن الإطار نضمن الجودة وارتفاع المردودية.

على الحكومة وعلى مشاريع الميزانية بالتالي أن تبرز سياسة واضحة في مجال الحفاظ على رصيد الشغل الوطني لأنه يتقلص- يتقلص بإستمرار وبسرعة- صحيح لقد تم إنشاء 3400 مقاولة صغيرة هذه السنة ولكن أغلبها الساحق في التجارة الصغيرة والخدمات البسيطة، ماهو عدد المقاولات المغلقة- ثم هل نعرف النسبة العمرية لحياة مثل هذه المقاولات. إنها لا تتعدى السنتين الإثنين في المجمل ومعناه المزيد من تقليص رصيد الشغل بالإضافة إلى ما عرفه ويعرفه هذا الرصيد أيضا بمفعول الخوصصة شأن ما حدث في ايكوز مثلا حيث منطقة كاملة في اختناق قتصادي رهيب وأوضاع خلقية وإجتماعية مريعة جدا لا يرضاها أحد وكذلك شأن ما وقع في جرادة- نعم عوض العمال ولكن هل وجدوا شغلا- أعنيهم كلهم هل مكناهم من إعادة التكوين للتأقلم مجددا مع حاجيات العمل وشأن ما ينتظر وقوعه كذلك في ..... وهذه فقط للتمثيل وليس الحرص، إنه لا يكفي أن يعوض المعرضين إلى هذه الكوارث ونعتبر أم المشكل قد حل جذريا- والحكومة مشكورة على مجهوداتها في هذا الباب- بل يجب أن تكون مواقف هؤلاء في إعادة التكوين للقادرين منهم للتكيف مع شروط الشغل وحاجياته، يجب أن يبرز مشروع قانون الميزانية كذلك السياسة الحكومية في التقاعد والمتقاعدين- فلم لا نخفض سن العمل إلى 55 سنة مثلا مع الدراسة، أقول ومع أخذ الإحتياطات وركوب التنازلات من كافة الأطراف لماذا لا نشجع على التقاعد المبكر؟ لماذا لا تخفض ساعات العمل الأسبوعية الى 40 ساعة ما تستلزمه من شروط طبعا ليخصص فائض الساعات في تشغيل يد عاملة جديدة؟

لماذا لا نسن سياسة للادخار الإجباري بالنسبة للأجور المرتفعة وإختياري بالنسبة للآخرين؟، لماذا لا نحفز على تشجيع سياسة خلق الصناديق التكميلية؟ ومن الجانب الإجتماعي كذلك السيدان الوزيران، السيد الرئيس، الإخوة المحترمون، ضرورة إبراز ملامح سياستنا الإجتماعية من جاليتنا بالخارج- هي جالية وطنية مواطنة، مستعدة للإستثمار ببلدها، مستعدة لرفع تحويلاتها الخ..... ولكن علينا أن نحل مشاكلها هنا في المغرب وهناك في المهجر ومطالبها عادية ومشروعة، هي مطالب مع القضاء والتعليم والجمارك وغيرها من القطاعات، هذا بعض مما يجب أن يشير إليه مشروع الميزانية، لأن الميزانية سياسة مالية واقتصادية وبالتالي فهي اجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلأن هذه الأمور كلها وغيرها هي موضوع التزام التصريح الحكومي والتأكيد على هذا التصريح من طرف السيد الوزير الأول، وإذا لم يشر المشروع إلى هذا وغيره فهو مجرد وثيقة محاسبتية مرقومة فقط.

إننا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب سنصوت مع هذا المشروع لأننا ندعم الحكومة، التي لاتفوتني الفرصة هنا أيضا دون شكرها على الإتفاق الموقع منذ أيام بشأن مطالب الشغيلة التعليمية، ندعم الحكومة لتحل المشاكل وتتخذ الإجراءات الضرورية للنجاح أي لضمان المربع المهم جدا ألا وهو التنمية المستديمة إستقرار الأثمان رصيد الشغل المتنامي والتوازنات- وهي كلها مرتبطة بخلق الطمأنينة والسلم الإجتماعي والإرتياح والثقة في المؤسسات عند الشعب المغربي طبقا لتعليمات جلالة الملك المنصور بالله محمد السادس، هذه بعض شروط السيد المستشار، نلفت نظركم أن الفريق ديالكم قد استوفى أكثر من الثلث ديال المدة الزمنية المخصصة لكافة الميزانيات، لا لكم

واسع النظر، تصرفوا كما شئتم، أنا فقط أثرت إنتباهكم... كاينة ساعة ونصف، إيه، أكثر من نصف ساعة مشات، بقي أقل من ساعة لكافة الميزانيات... لكم واسع النظر... تصرفوا كما شئتم.

السيد المستشار:

هذا إيقاف واستوقاف، وأنا تنوقف عند... لعام آسيدي كنعرفها وهاني سكت... معذرة للإخوان...

السيد رئيس الجلسة:

أنا أثرت فقط الإنتباه، إيه... يا الله آسيدي.

السيد المستشار:

هذه بعض شروط التأهيل البشري وخاصة الطبقات العاملة لأنه لمانتكلم عن حقوق الإنسان السياسية والإجتماعية، يجب أن نتكلم كذلك عن حقوق الإنسان الاقتصادي التأهيل لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما يمر بتأهيل المقاولة لابد أن يعمل كذلك على تأهيل اليد العاملة، إذ ما معنى مثلا أن يكون العمال الفلاحيون لا يستفيدون من التعويضات العائلية، هل معناه أن هناك أبناء من الدرجة الأولى وأبناء من الدرجة الثانية، ومن التأهيل كذلك تطبيق الحد الأدنى من الأجور على العاملين والعاملات في القطاعين الخاص والعام، ودخول التقنيات للقطاع غير المنظم لإعداد مرحلي وإقناع مسترشد للقائمين على هذا القطاع، ونحن كذلك نتحدث عن التأهيل بالنسبة للمقاولات المغربية هل فكرنا في مشاكل الأراضي الصناعية والنسب الفائدية على القروض وخلق تأمين على هذه القروض؟ هل فكرنا كذلك في المنافسة الشريفة التي تتعرض لها العديد من المقاولات الإنتاجية جراء منافسة المواد المهربة وملايير الدولارات تتداول عن هذا الطريق وفي نفس السياق، سبق التأهيل وخلق شروطه الموضوعية، ألم يحن الوقت بعد لإخراج مدونة الشغل المبنية على التوازن الحقيقي العادل بين طرفي الإنتاج وتمكين جهاز الشغل من كل الوسائل المادية والمعنوية للإطلاع بمهامه الأساسية، وإننا نرى تخويل هذا الجهاز سلطات الفض في النزاعات عبر تقارير تعتبر ملزمة للمتنازعين أبعادا للتشنجات وعودة النزاعات الشغلية للبروز نتيجة دوس قوانين الشغل من طرف بعض أرباب العمل، هذا ما يقوله الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، ومعذرة إذا كنت قد تجاوزت الوقت والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

لاعندي تابعت التوقيت، آخر متدخل في هذه الحصة المستشار س محمد عذاب الزغاري من الفريق الدستوري، فريق الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل بإسم فريق الإتحاد الدستوري في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعات التجارة والصناعة والمقاولات الصغرى والمتوسطة مؤكدا على الأهمية الإستراتيجية لهذه القطاعات في بناء اقتصاد وطني قوي وقادر على المنافسة الدولية ويتوفر على كل المؤهلات ليجعل من الألفية الثالثة عالم العولمة، إلا أن الوضعية المتأزمة لهذه القطاعات لا تبعث على التفاؤل نظرا لما تعيشه هذه القطاعات من إختلالات كبرى يجب أن تسارع الحكومة إلى معالجتها وتداركها للخروج من هذه الإختناقات التي تعيشها، بالنسبة لقطاع الصناعة، تعاني الإستثمارات الصناعية ببلادنا من العديد من العراقيل:

أ. ضعف البنيات التحتية نتيجة تعقد نظام الملكية العقارية من جهة، وارتفاع أثمنة الأرض والتي تفوق أسعارها وتكلفتها ثمن الأرض بالدول المتقدمة كفرنسا وإسبانيا وتونس أيضا.

ب. تعقد المساطر الإدارية وتعدد المصالح المتدخلة في الإستثمار، فأين هو الشباك الوحيد الذي وعد به الوزير الأول في آخر تصريح، له أمام البرلمان.

ج. إرتفاع التحملات الجبائية وتعقد النظام الجبائي المغربي، بالإضافة إلى الفساد الذي يرتم في صفوف المسؤولين على قطاع الضرائب.

أما بالنسبة لمشاكل المقاولين الشباب، غالبا ماتكون تكلفتها مرتفعة، ولا يقبل عليها المستثمرون الشباب، يجب التذكير أن 3000

مقاولة من هذا النوع تعيش على عتبة الإفلاس وأصحابها مهددون بالإكراه البدني مما يؤشر على مدى الصعوبات التي تجدها

مقاولات الشباب سواء تعلق الأمر بالتمويل والقروض أو الإجراءات الإدارية، وحتى ولوج الأسواق على مستوى التمويل يكاد يجمع على المستثمرين أن النظام البنكي المغربي بحاجة إلى مراجعة شاملة، بل إلى ثورة حقيقية، فالأبناك لا تساهم في تشجيع الاستثمار وذلك بفرض شروط تعجيزية وطول مدة دراسة ملفات القروض وارتفاع أسعار الفائدة مقارنة مع الدول المنافسة لنا.

لقد سبق للسيد الوزير السابق، عند مناقشة ميزانية 2000-99، أن وعد بإعداد نموذج جد مبسط للمحاسبة، الهدف من ورائه تزويد التجار بوسائل التسيير المالي مع مراعاة نوعية النشاط التجاري، مما سيمكن من أداء ضريبة مناسبة لرقم معاملاتهم، وحمايتهم من نظام الربح الجزافي الذي يعتمد أساسا علي تقديم مصلحة الضرائب التي تبالغ في العديد من الحالات، كما وعد بإحداث لجنة لتعديل القانون رقم 36-89 بهدف تجاوز معاناة التجار من الضرائب المحلية وتعددها، إلا أن التجار الصغار والمتوسطون لازالوا ينتظرون ولاشيء يذكر، أما بالنسبة للمقاولة الصغرى والمتوسطة فهي آلية ناجعة تساهم في نمو الإقتصاد الوطني فهي تمثل نسبة 95٪ من النسيج الإقتصادي الوطني، كما أنها تشغل أيدي عاملة هائلة سواء تعلق الأمر بقطاعات الفلاحة أو الصناعة وحتى الصناعة التقليدية، إلا أن المناخ العام يضعها أمام صعوبات تعيق تطورها ونموها، إن سياق العولمة يفرض على الوزارة وضع سياسة خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، لأنها ستتحمل العبء الأكبر من المنافسة الأجنبية بتجهيز وتنظيم ضعيف في غياب أي سياسة حكومية للنهوض بها، إذ لازالت هذه المقاولات تعاني من العوائق الإدارية وتعدد المصالح المتدخلة، وعدم ملاءمة خطة المحاسبة لطبيعة المقاولات الصغرى والمتوسطة، تم العبء الجبائي والإجتماعي الذي لا يراعي خصوصيات هذا النوع من المقاولات بالإضافة إلى تعقد وطول الإجراءات الجمركية، كما أن مشكلة الحصة الوحيدة في الصفقات تجعل المقاولات المتوسطة والصغرى غير قادرة على المشاركة في الصفقات العمومية، تم طول آجال الأداءات التي لا تتلاءم وطبيعة الرأسمال الممكن للمقاولة الصغرى والمتوسطة مما يؤثر سلبا على ادخاراتها.

أما على مستوى التمويل فإن هذه المقاولات، تعاني من تعدد مصادر التمويل وإرتفاع سعر الفائدة وفرض الأبناك لأقصى ما يمكن من الضمانات لحماية مصالحها من مخاطر عدم السداد وهذا إجراء يمثل عقوبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة الجادة التي تعتمد الشفافية، كما أن طبيعة المناطق الصناعية التي تعدها الحكومة لا تتلاءم وخصوصيات هذه المقاولات ولا تستجيب لحاجياتها، ونعود بالتالي الى مشكل غلاء العقار، إذ تجدر الإشارة إلى أن 45٪ تقريبا من ملفات القروض التي ترفضها الأبناك هي نتيجة لثقل تمويل المحلات المهنية الذي يستوعب ما يقارب ثلثي الإستثمار الإجمالي، وهذا ما يفسر المفارقة التالية فالمقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل 92٪ من النسيج الإقتصادي إلا أنها لا تساهم إلا ب 20٪ من الناتج الداخلي الخام، فما هو تصور وزارتكم لهذا الموضوع؟ وماهي إجراءاتها للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة؟ وأين وصل مشروع ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة؟ أم أنه سيظل موضوع للاستهلاك الإعلامي ونظرا لأن هذه الميزانية لا تفي بالغرض فإننا سنصوت ضدها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم،

بهذا سنكون جئنا على نهاية تدخلات السادة المستشارين فيما يخص القطاعات المنضوية تحت لواء لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية قبل رفع الجلسة أذكر بجدول الأعمال لا أقول غدا، ديال اليوم الخميس ابتداء من الساعة الحادية عشر الى الساعة الثالثة بعد الزوال هناك مناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية ولجنة الداخلية، ابتداءا من الساعة الثامنة ليلا، هناك دراسة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والعدل شكرا لكم جميعا، شكرا للسادة الوزراء على متابعتهم لنقاشات السادة المستشارين، أعلن عن رفع الجلسة.